إشكالية الشاهد الشعري

الجهل بالنسبة و تعدد الرواية



الناشر

مكتبة الآداب

الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

محمد، جوده مبروك

إشكالية الشاهد الشعري الجهل بالنسبة وتعدد الرواية

/ جودة مبروك محمد . -

ط١. - القاهرة : مكتبة الآداب ، ٢٠٠٧.

١٣٦ ص ؛ ٢٤ سم.

تدمك ٦ ٨٢٦ ٢٤١ ٩٧٧

١ - الشعر العربي - تاريخ ونقد

أ - العنوان

٨١١,٩

عنوان الكتاب: إشكالية الشاهد الشعري

الجهل بالنسبة وتعدد الرواية

الدكتور: جودة مبروك محمد

رقم الإيداع: ٣٩٤٦ لسنة ٢٠٠٧م

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977 -- 241 - 826 -- 6

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة

هاتف ٣٩٠٠٨٦٨ (٢٠٢) -

e-mail: adabook@hotmail. com

إشكالية الشاهد الشعري

الجَهْل بالنسبة وتعدُّد الرِّواية

الدكتور

جودة مبروك محمد

كلية الآداب - جامعة بني سويف

(الطبعة الأولى)

القاهرة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧

الناشـر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت: ٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكترونى adabook@hotmail. com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا الكريم، محمد بن عبد الله، وبعد:

فمن القضايا التي أثرت في علم النحو العربي الجهل بالنسبة، أو عدم معرفة القائل، وقد اجتمعت عوامل ترتبط توافر التقنية وأساليب الحفظ والنقل حالت دون تحقق ذلك في العصر القديم، وكان الاعتماد على الراوي الثقة أو العالم الموثَّق عندهم، وارتبط موقف النحاة من ذلك الشاهد بخلاف لا يقل ضراوة عن المشكلة ذاتها، في قبول المجهول أو رفضه، غير أنه مع الحاجة والضرورة الماسة يُقبل ذلك المجهول بشرط أن يكون من نقل الثقات، ما جعلنا نعالج هذين المبدأين؛ الراوي الثقة وأساليب النقل من حيث الآحاد والتواتر بما يخدم قضيتنا، ومما دفع بعض النحاة إلى اتخاذ هذا التوجه السلبي تجاه المجهول الوضعُ أو الانتحال، واستشهاد بعض النحاة واللغويين بشعر المحدثين، مما دفعنا إلى النظر في موقفهم من هذين النوعين من الشعر، ولنا وقفة مع إمكانية العقل العربي وقتئذٍ، لمعرفة سمات الشخصية الناقلة ومحاولة رصد قدرة ذاكرتهم، التي كانت وسيلة مهمة في النقل.

ويحاول البحث أن يعالج أيضًا ألفاظ النحاة في إيراد الشاهد المجهول، ثم يجيء التساؤل عن ملامح الشاهد المجهول، وسماته العامة

التي يمكن أن نكتشفها من خلال أمرين: النقل والسمات الأسلوبية، وهل بالإمكان تعرُّفه من خلال الدراسات الحديثة التي تشرّح الأسلوب، فتُبِين عـــن مرجعيّته إلى قائل بعينه، بحيث يمكن الاطمئنان إلى ذلك، ثم يأتي أمـــرنا إلـــى العصـــر الحديث بما يمتلكه من تعدد مصادر المعلومات وظهور أنواع مختلفة من التقنيات الحديثة من الشبكة العنكبوتية ووسائل البحث الحديثة من خلال الأسطوانات المدمجة وغيرها؛ فأحطنا ببعض النسب لبعض الشواهد المجهولة.

أما عن تعدد روايات الشاهد الشعري فإنه يمثل ظاهرة مهمة في الـــدرس الـــنحوي، لهـــا أسبابها وأثرها في ثراء الفكر النحوي وتنمية الوعـــي الناقد. ولم تكن المدارس النحوية بمنأى عن تلك الظاهرة، بل كـــان أثرها فاعلاً في إيقاظ روح الخلاف وإشعاله، وأضحى كل فريق يبحث عن توجيهٍ أو نقدٍ أو إنكارٍ لتلك للروايات التي لا تتوافق وتوجهَه الـــنحوي. ومن المفيد لعلاج تلك الظاهرة الوقوف على أسبابها؛ ليعيننا علـــى معرفة التطور الطارئ على النص وانتقاله عبر قنوات الاتصال المعهـــودة فـــي مـــثل هـــذا الأمر، فبإدراك سبب الخلاف قد يسهم في التوصل إلى إزاحة الخلاف. وتشكِّلُ قضية التصحيف والتحريف وتنقيح الشعر والشفاهية واللهجات العربية دورًا بارزًا وراء تلك الظاهرة، كما أن اختلاف المصادر ينتج عنه بطبيعة الحال اختلاف في الرواية.

إن محاولـــة حصـــر تلـــك الظاهرة في كتب النحو العربي أمر يصعب الإحاطة به؛ لغزارة المادة، وسعة مصادرنا النحوية المخطوطة والمطـــبوعة والمجهولة، مما ألجأ الباحث إلى معاجم الشواهد النحوية،

التـــي تعنـــى بالإشـــارة إلى اختلاف الرواية، ولقد وقع الاختيار على "المعجـم المفصل في شواهد النحو الشعرية"، أحصى الباحث مواضع التعدد تقريبًا حسب ذكرها في المعجم؛ لمعرفة حجم تلك الظاهرة، وكان ضـــروريًّا التطبـــيق على عينة من الشواهد على أحد المصادر النحوية المهمـــة، فكان كتاب سيبويه؛ حيث يمثل قيمة علمية لها أثر في تاريخ الـــنحو العربي، كما أنه شكل المادة العلمية الأولى للنحاة على اختلاف الـــتاريخ.وأثـــر تلـــك الظاهرة كان واضحًا في قضايا الخلاف النحوي وصـــناعة القـــياس وتقعيد اللغة وغير ذلك مما استحق تسجيله في هذا الـــبحث، ثـــم ضبط تلك الظاهرة بمعايير وضوابط حتى نضمن صحة الرواية التي عليها يقوم العلم.

وأيًّـــا كانت النتيجة التي وصل إليها الباحث إلا أنه أراد أن يقف على أصل من الأصول التي واجهت النحاة الأول واستقوا منها مادتهم، واجـــتهد في الوقوف حيال أثرها في تنمية الفكر النحوي، كما أنه أراد أن يثيـــر أسئلة للعقلية النحوية الجدلية، وإنه ليدرك أن الموضوع يشكل ثراء بالغ القيمة في تاريخ العلم.

واللهَ أسأل أن ينفعَ بهذا الكتابِ أبناءَ العربية من الإخوة الباحثين، وأن يرزقنا الطاعة، وأن يهدينا طريق الهداية.

د.جودة مبروك محمد

Goda9 0 @maktoob.com

***

الفصل الأول

إشكالية الجهل بالنسبة

تمهيد:

ما صل إلينا من الشعر العربي وما قالته العرب هو القليل، رغم أننا نفتخـــر على غيرنا بكثرة تراثنا اللغوي والأدبي، ولا شك أن إمكانية العقلية العـــربية الحافظـــة اللاقطةَ لها الدور الأساس في ذلك، وطبيعي لأي عمل بشريٍّ أن يشوبَهُ نقص أو يُوَجَّهَ إليه نقد، فكان هناك من بين النقول شعر لا يعـــرف قائله، فطريق روايته غالبًا ارتبطت بالكوفيين أو قل رواتهم، ربما لأنهم أكثر من البصرة رواية للشعر، أو لطبيعة منهجهم في الاعتداد بعموم النصـــوص، ثـــم نـــتج عنه خلاف بين العلماء في قبول المجهول، وموقف متشدد نظريًّا من هذا النوع، على الأقل من قبل البصريين، أصحاب المذهب النحوي واللغوي الملتزم، وإن وقعوا في الداء نفسه، عندما استشهدوا بأبيات ليســت قليلة مجهولة النسبة، وكان التأويل والخروج من المأزق معلّلاً بأن الـــراوي من الثقات، وإذا ما نُقِل شعر مجهول عن ثقة يُعْتَدُّ به.وكانت هناك أســـباب ســـوف تـــرد في البحث هي في الواقع من وراء رفض المجهول، فالانـــتحال والوضع سببان مهمان، وهما باعتراف الرواة والعلماء أنفسهم، فـــإذا جاز لك أن تتخيل أبا عمرو بن العلاء ومَنْ هو من التراث الديني وما مـــوقعه من الموثَّقين من قبل العلماء، وهو يعترف بأنه لم يضع إلا بيتًا من الشـــعر، ولـــم يكشـــف هو عن ذلك إلا بعد أن تنسك، فكم عالما وراويا لم يحالفه الحظ للتنسُّك، حتى يكشف لنا عمَّا وضعه، أو إذا ما تنسَّك فهل تمكنُه ذاكرته من التوصل إلى فعله.

إن تقـــويم الفكر النحوي في هذا التوجُّه يحتاج إلى الوقوف عند معـــالم الذاكـــرة الإنســـانية، ومـــدى قـــدرة العقل البشري على الحفظ والاحـــتفاظ بما حفظه عقودا طويلة دون تحريف، وهذا مجال تجريبي مهم لضمان وضع معايير لقبول ما يروى، سواء مجهول أو معلوم من حـــيث النســـبة، كما أنه علينا أن نقوم على الأمر بموضوعية وشفافية، لاكتشـــاف حقـــيقة المنقولات إلينا، ولا نعتني إلا بما هو معتبر عن لغة العرب في تلك الفترة، فنتجاهل الأحكام المتعصبة والمذهبية الموضوعة دون معاييـــر أو ملامسة الواقع، خاصة أن اللغة لم ترو عن علماء مثل أبي زيد أو أبي عمرو ومَنْ شاكلهم من المعروفين، بل إنها رُوِيَتْ عن الأطفـــال والمجانـــين وغيـــرهم، بل ورُوِيَتْ عن كبار السن، ممَّنْ لا يقـــدرون على الاحتفاظ بحرْفيَّة النصوص مدة طويلة من الزمان، وهذا أمر طبيعي، مما يشكل إشكالات في النص بتداخل النسبة أو بالجهل بها أو بـــتداخل النصـــوص الذي قد يؤدي إلى الأمر نفسه، وكله تحقق في الشعر العربي، مهما كانت هناك مصداقية في كثير من ذلك الشعر.

لـــيس بمقـــدورنا أن نفترض أن العلماء ملِّمُّون بالنسب جميعها للأبـــيات، حتى المعروف منها، فطاقة العقل لا تمكّن الإنسان من ذلك، بأن يعرف كل شيء، رغم ما قيل عن العقلية العربية الحافظة والمدربة علـــى الحفـــظ، فهـــي نوع من القوة، ولها حدودها بالطبع ، فكثيرا ما يصـــادفنا فـــي بحثنا أن البيت مجهول، ولكن بشيء من التقنية الحديثة نكتشـــف أن له نسبة، أو مع ظهور مخطوطٍ ديوانًا أو كتابًا نجد الجديد

مــن الشعر المنسوب من ذلك المجهول، وكل الاحتمالات التي من هذا الشأن ممكنة.

***

الفكر النحوي والشاهد المجهول:

تــباينٌ كبير بين أقوال النحاة وشواهدهم، وربما يصل بنا المقام إلــى استكشاف تناقض واضح في أمر أحدهم، فابن الأنباري([1]) ينصّ على أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، كما أنه يبطل حجج الكوفيين في استشهادهم بقول الشاعر:

أردتَ لِكَــيْما أنْ تطيرَ بِقِرْبَتي فتتــركَها شنًّا ببيداءَ بَلْقَعِ([2])

فيقول: "هذا البيت غير معروفٍ قائلُه، فلا يكون فيه حجة"([3]).

ويبدو أن اختلاف المذهب النحوي أو اللغوي كان مأخوذًا به في اعتــبار الــثقة مــن عدمه، على نحو حكم ابن الأنباري([4]) إلى رواية المفضّل:

اســمعْ حديثًا كما يومًا تحدِّثَهُ عن ظهرِ غيبٍ إذا ما سائلٌ سألا([5])

---

[1]- الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٨، وانظر: المزهر ١/ ٦٩ ، وخزانة الأدب ١/ ٤ .

[2]- البيت في الإنصاف ٤٦٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٥.

[3]- انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٤٦٨.

[4]- انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٤٧٢، ٤٧٣.

[5]- البيت لعدي بن زيد في الإنصاف ٤٧١.

فقطَــعَ بأنــه ليس فيه حجة؛ لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية الصــحيحة: كمــا يومًا تحدثُه بالرفع، ولم يروه أحد: كما يومًا تحدثَه، بالنصــب إلا المفضّل الضبّي وحده، فإنه كان يرويه منصوبًا، وإجماع الــرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه، والمخالف له أقوم منه فــي علــم العربية، وكان بإمكان ابن الأنباري أن يأخذ برواية التواتر ويترك رواية الآحاد، دون تجريح في علم المفضّل، على نحو ما ذهب.

الرواية عن الثقة:

ولا يسلم بعض العلماء الذين رفضوا الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله من النقد؛ لمخالفة ما قد قرروه، فابن الأنباري في مجموعة كتبه يحتج بشعر لا يعرف قائله، بل ويناصر الكوفيين في ترك صرف مــا ينصرف في ضرورة الشعر استنادًا لرواية الثقات، وهم أبو الحسن الأخفــش وأبــو علــي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين، ويصــفهم بــأنهم مــن أكابــرة أئــمــة البصريين، والمشار إليهم من المحققين[1].

ويحاجّ الكوفيين في أبيات استشهدوا بها على جواز مد المقصور فــي ضــرورة الشعر بقوله: "لا حجة فيها؛ لأنها لا تُعْرَف ولا يُعْرَف قائلهــا، فلا يجوز الاحتجاج بها، ولو كانت صحيحة لتأوّلناها على غير الوجه الذي صاروا إلي"[2].

---

[1]- انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٤، ٤٠٥ .

[2]- انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٦٠٨.

ولقد أمعن في الاستشهاد بأبيات مجهولة القائل، مخالفًا بذلك المنهج الذي حاجّ به الكوفيين، وتلك عينة من تلك المواضع الاستشهاد سواء للكوفيين أو للبصريين، وقد ذكرت القافية ليسهل الاهتداء إلى البيت:

القافية	الصفحة	القافية	الصفحة
غناء	٦٠٦	الغرابا	٨٠، ٨٤
إثلب	٦١٠	الجندب	٦٣١
فيجيب	٢٩٥	الحبائب	٤٧٢
عجب	٣٧٢	يا أبتا	٥٤٥، ٥٤٦
الأساة	٣٢٩، ٤٣٠، ٦١٠	الرماة	٥٦، ٥٨
لماتها	١٨١	ورمحا	٤٨٨
أروح	٣٥٨	بزائده	٣٥٥
مزادة	٣٤٧	عودا، مسعودا	٢٧٠
يحد	٦٠٦	بارد	٦١٨
تعود	٣٦٢	لكميد	١٧١، ١٧٣
عاد، جلاد	٤٠١	عطارد	٤٠١
القصر	٥٩١	وذكر	١٧٢، ٢٥٧
ضرارا	٣٢٩	الذي	٤٠٤
برا، مشمخرا	٥٤١	العاشرة	٦١٩
فرا، شرا	٢٨٦، ٢٨٨	برا، مكرا، فرا	٥٣٠

***

ويذكـــر السيوطي طعن عبد الواحد الطراح صاحب كتاب "بغية الأمل" في الاستشهاد بقول الشاعر:

لا تكثرن إني عسيت صائمًا([1])

وقـــال: هـــو بـــيت مجهـــول، لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به، ويحتج بابن هشام في تعليقه على عبد الواحد، حيث ذهب إلى أنه لو صحّ ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت قد عُرِف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين([2]).

يظهـــر من هذا النص لابن هشام ميله إلى الأخذ بما هو مجهول القائل؛ حيث توجد أبيات خمسون في الكتاب مجهولةً، ويبدو أن الجهل بالنسبة قَدَرٌ ابتُلِيَ به النحو العربي.

ويذكـــر الســـيوطي في موضعٍ آخر رأيًا لابن هشام في تعليقاته علـــى الألفية ، في استدلال الكوفيين على جواز مدّ المقصور للضرورة بقوله:

---

[1]- انظر: المزهر ١/ ١٤٢.

[2]- انظر: المزهر ١/ ١٤٢.

قــدْ علمــتْ أخــتُ بني السِّعلاءِ
وعلمــتْ ذاك مــع الجســراءِ
أن نِعْــمَ مأكــولاً علــى الخواءِ
يــا لــك مــن تمر ومن شيشاءِ
ينشــبُ فــي المَسْعلِ واللَّهاءِ([1])

حيث مدّ "السِّعْلى" و"الخوا" و"اللها"، وهي مقصورات، وقال ابن هشــام: والجــواب عندنا أنه لا يُعْلَمُ قائله، فلا حجة فيه، لكن ذكر في شــرحه للشواهد ما يخالف ذلك، وهو ما قد سبق ذكره على أنه موقف لابــن هشام، من الشواهد مجهولة النسبة. وهذا ما يؤكد التناقض الذي كان عليه نحاة العربية.

أما ابن النحاس([2]) في شرحه لشواهد سيبويه، وفيها ما فيها من إشــكالات النسبة والجهل بها، فلم يعلّق على نسبتها، وكان الغالب على شــرحه أن يقــول فــي إيراد الشاهد: قال الشاعر، أو قال آخر، وهي عــبارات مبهمة، لا تعيّن شيئًا، غير أنه استشهد بما استدلّ به الكوفيون على جواز إظهار "أن" بعد "كي"، وهو قول الشاعر:

---

[1]- انظر: المزهر ١/ ١٤٢.

[2]- وهو: شرح شواهد سيبويه، تحقيق د. وهبة متولي- ط١ مكتبة الشباب بالقاهرة ١٤٠٥ هــ=١٩٨٥م.

أردت لكَـيْما أنْ تطيرَ بقربْتي   فنتـركَها شنًا ببيداءَ بَلْقعِ([1])

فعلّق قائلاً: الجواب أن هذا البيت غير معروفٍ قائله، ولو عُرف لما جاز أن يكون من ضرورة الشعر.

كما ذكر في قول الشاعر:

ولكنني من حبهّا لعميدُ

أن هذا البيت لا يُعْرَف قائله ولا أوله، ولم يذكر فيه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وُثِّقَ في اللغة، ولا عُزِيَ إلى مشهورٍ بالضبط والإتقان([2]).

وهـذا التعليق لابن النحاس يضعنا بإزاء تقعيد آخر، وهو قصده بمـن وُثّق في اللغة، أو المشهور بالضبط والإتقان، فتلك عبارات تغلب علـى دلالـتها العموم، بل إن مجرد إطلاق "حدّثني الثقة" لا يخلو من تعمـيم، وقـد وقع في تحديد الثقات خلاف بين العلماء، حسب المذهب الـذي ينتمـي إليه الراوي والمتلقي على حدٍّ سواء، أما الأخذ عن الثقة مـنهم من يقبله ومنهم من يرفضه، وقد وقع لسيبويه الكثير من القبول الـثقة والأخـذ عـنه، نحو الخليل وغيره، ويذكر أن يونس كان يطلق العبارة ذاتها، فقيل له: مَن الثقة؟ قال: أبو زيد، قيل له: فلمَ لا تسميه؟، قال: هو حيٌّ، فأنا لا أسميه([3]).

---

[1]- البيت في الإنصاف ٤٦٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٥.

[2]- انظر: المزهر ٦٩/١.

[3]- انظر: المزهر ١/٧٠، ١٤٣.

ورُوِيَ عن أبي زيد(1) أن سيبويه كان يأتي مجلسه وله ـؤابتان، فإذا سمعه يقول: حدّثني مَنْ أثق بعربيته فإنما يريده.

وذهــب الزمخشــري إلــى أن قبول الرواية مبنيٌّ على الضبط والوثــوق، واعتــبار القــول مبنــي على معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطــة بقوانيــنها، كمــا أنه يقــال: إتقــان الرواية يستلزم إتقان الدراية(2).

أمــا القرافي(3) فيذهب إلى أن الدواعي على الكذب في الحديث متوافــرة لأسبابه المعروفة الحاملة للوضّاعين على الوضع، وأما اللغة فالدواعــي إلــى الكذب عليها في غاية الضعف، وكذلك كتب الفقه، فلا تكاد تجد فروعًا موضوعةً على الشافعي أو مالك أو غيرهما، وإن كان ثابتًا أن الرواة قد وضعوا أشعارًا ودسُّوها على الأئمة، فاحتجوا بها ظنًّا مــنهم أنها للعرب(4)، ومن الأسباب الحاملة على ذلك نصرة رأي على آخــر، بــل قد رُويَ أن "النحارير" ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كــلام العرب، إرادة اللبس والتعنيت(5)، وهذا يستوجب تحري الأمانة والصدق والعدالة في مبدأ أخذ اللغة.

1- انظر: المزهر ١/ ١٤٣ والاقتراح ٦٢.

2- انظر: خزانة الأدب ١/ ٤ .

3- انظر: المزهر ١/ ١١٩ .

4- انظر: الاقتراح ٦٢.

5- انظر: المزهر ١/ ١٣٧، ١٣٨ .

وقد أُلِّف في ذلك الكثير، بغية الوقوف على أخبار الرواة والعلماء الثقات، نحو "أخبار النحويين البصريين"، لأبي سعيد السيرافي، و"مراتب النحويين" لأبي الطيب اللغوي([1]).

ويجمل بنا أن نعالج ذلك الموضوع في حيِّز بعض العلماء ممن كانوا ثقة عند فريق وغير موثوق بهم عند آخرين:

أبو زيد الأنصاري(١٢٢هـ- ٢١٥هـ):

هناك توجُّهانِ في توثيق أبي زيد الأنصاري، توجُّه يوثقه ويأخذ بـرواياته ويستشهد بآرائه، ويصفه بالدقة والتحري، وآخر لا يرى فيه ذلك.

التوجه الأول:

روايات أبي زيدٍ وآراؤه موضع ثقة بعض من علماء اللغة، فالمازني مثلاً ينقل في التصريف نصوصًا عنه، وابن السِّكِّيت يعتمد كثيرًا من أقواله، ويورد اسمه في اثنين وأربعين صفحة من "إصلاح المنطق"، كما يستشهد به في كتبه الأخرى نحو الألفاظ والقلب والإبدال والأضداد([2]).

وقد اعتنى به الفارسي وانتفع بآرائه وكتبه، ويصفه بالضبط في الرواية، ويعقد لما ينشده مسألة مستقلة سأل عنها عضد الدولة([3]).

[1]- انظر في تفصيل ذلك : المزهر ٢/ ٣٩٥.

[2]- انظر: مقدمة النوادر ٢٩.

[3]- انظر: مقدمة النوادر ٢٩، ٣٠، وانظر: أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي ١٢٧، ١٢٨.

وقد نقل القاسم بن سلام في الغريب المصنّف الكثير عنه، واعتمد كتبه وأراءه أيضًا، وقد ذُكِرَ أنه مزج بين كتب الأصمعي وعلم أبي زيدٍ وروايات الكوفيين([1]).

وأمَّا عن إمام النحاة سيبويه فقد أدخل في كتابه بعض أقوال أبي زيد، وإن لم يصرِّحْ باسمه في الرواية، غير أنه كنى عنه بأفضل ما يمكن أن يُوصَفَ به الرواةُ والعلماء، نحو "من نثق به"، و"من لا نتهم"([2]).

ولا يكاد ابن جني يختلف عن سابقيه في توثيق أبي زيد، فقد نقل عنه في معظم كتبه، نحو المحتسب وسر صناعة الإعراب والمنصف([3])، وذكر فيه: "وهذا أبو عليٍّ رحمه الله كأنه بعدُ معنا، ولم تَبِنْ به الحال عنّا، وكان مع تحرّيه وتأنيه وتحرُّجِه كثيرَ التوقف فيما يحكيه، دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه، فكان تارةً يقول: أنشدت لجرير فيما أحسب، وأخرى: قال لي أبو بكر فيما أظنّ، وأخرى: في غالب ظنّي، وأرى أني قد سمعتُ بكذا"([4]).

---

[1]- انظر: مقدمة النوادر ٢٩.

[2]- انظر: مقدمة النوادر ٢٨.

[3]- انظر: مقدمة النوادر ٣٠ .

[4]- انظر: الخصائص ٣/ ٣١٣، والثقات كثيرون عند ابن جني، نحو: أبو عمرو بن العلاء والأصمعي وأبي عبيدة والأخفش والكسائي وسيبويه وغيرهم. الخصائص٣/ ٣١٠.

التوجه الثاني:

وصاحبه فريق لا يرى أن أبا زيد قد سلِم من التجريح، في علمه ورواياتــه، فقــال عنه الساجي: كان قدريًا ضعيفًا غير ثبت، وقال ابن حـيان عــنه: يــروي عــن ابــن عون ما ليس من حديثه، ولا يجوز الاحــتجــاج بمــا انفــرد به من الأخبار، ولا اعتبار إلا بما وافق فيه الــثقات([1])، وقد نَسَبَ إليه التصحيف في اللغة، ويتعجب العسكري من ذلــك؛ لمنزلة أبي زيد في ميــدان اللغة، كما أن أبا عبيدة قد اتهمه في رواياتــه وآرائه([2]).

ولا يخلــو هــذا الحكم الأخلاقي والمذهبي والطائفي من تعسف فكــري، وسوف نتناول في حينه دقة أبي زيد في الوقائع التي من هذا القبيل، مما يتنافى مع مثل هذه الدَّعَاوَى.

فهــذان تــوجهان مخــتلفان متناقضــان في النظر إلى أبي زيد وتقــويمه ، ولقد لعب توجّه النحاة وفق ظني دورًا في وجودهما، وفي إحــداث هــذا النوع من ضبابية الرؤية وعدم شفافيتها، مما أحدث هذا الاضطراب في الحكم على العلماء والرواة.

والحكم لا يكاد يختلف عن باقي الرواة والعلماء الناقلــين للغة، فيذكــر السيوطي([3]) في إشكالات بلوغ حدّ التواتر أن اللغة أُخِذَتْ عن جمعٍ مخصوص كالخليل وأبي عمروٍ والأصمعي وأقرانهم، ولا شكّ أن

---

[1]- انظر: مقدمة النوادر ٣٨، ومعجم الأدباء ١١/ ٢١٤ .

[2]- انظر: مقدمة النوادر ٣٩، ٤٠.

[3]- انظر: المزهر ١/١١٧.

هــؤلاء مــا كانوا معصومين ولا بالغين حدّ التواتر، وإذا كان كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم.

ويذكر[1] أيضًا ما قِيل عن الآحاد في اللغة من جهة أن الرواة، ليســوا ســالمين مــن القــدح، فهم مجروحون، فإذا كان أصل الكتب المصنّفة في النحو واللغة كتاب سيبويه وكتاب العين، أما كتاب سيبويه فَقَــدْحُ الكوفيــين فــيه وفي صاحبه بيِّنٌ، وقد أفرد المبرّد[2] وهو من البصريين كتابًا في القدح فيه، وقد أورد ابن جني[3] بابًا في الخصائص فــي قــدح الأدباء بعضهم في بعض، وتكذيب بعضهم بعضًا، وإن بابه الذي يوضح فيه أن لغة أهل الوبر أصحّ من لغة أهل المدر، ربما يكون الغرض منه القدح في الكوفيين.

كما أورد بابًا آخر[4] في كلمات من الغريب لا يعلم أحد أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي، ورُوِي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها ولا سُبقا إليها.

وإذا كــان الأصــمعي مشهورًا بالثقة والعدل عند جمهور النحاة واللغويــين إلا أنــه نُسِب عند آخرين إلى الخلاعة، وأنه كان يزيد في اللغة ما لم يكن منها[5].

---

[1]- انظر: المزهر ١/ ١١٧.

[2]- وهو كتاب "شرح ما أغفله سيبويه". انظر : مقدمة المقتضب١/ ٦٥.

[3]- انظر: الخصائص ٢/٥، والمزهر ١/ ١١٧.

[4]- انظر: المزهر ١/ ١١٧.

[5]- انظر: المزهر ١/ ١١٧.

ولا شـكّ أن مـا قيل عن الأصمعي يمثل قدحًا في خلقه وأمانة نقلـه، كما قيل فيما سبق في أبي زيد الأنصاري، وما يبطله ما عُرِفَ عـنه من أنه لا يفسّر ولا يُنْشِد ما كان فيه ذكر الأنواء، ولا يفسّر ولا ينشِـد شـعرًا يكـون فيه هجاء([1])، وهذا دليل على خلقه وورعه، كما يعطي هذا القدح الفرصة في عدم الاعتداد بما رواه الثقات، وهو يحمل قـدرًا كبيرًا من اللغة، فلو أننا تأملنا كتاب سيبويه لوجدنا فيه كثيرا من هذه النقول عن أولئك، فلو سقط الاحتجاج بما يروونه لفقدنا شعرًا ونثرًا غزيرًا، على نحو ما نلحظ من هذه المواضع من رواية الأشعار([2]):

الراوي	عدد مرات الرواية
يونس	١٧
الخليل	٩
أبو الخطاب الأخفش	٨
عيسى بن عمر	٤
الأصمعي	٢
من العرب مشافهة	٤٣
الثقات أو العرب	١١

[1]- انظر: المزهر ٢/ ٣٢٨.

[2]- انظر في تفصيل ذلك: شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٢٤٤- ٢٦١.

ويقــصُّ علينا كتبة الأخبار أن الأصمعيّ أتى ولد سعيد بن سَلْم الباهلــي فســألهم عمّا يروونه من الشعر، فأنشده بعضهم القصيدة التي فيها:

سمين الضواحي لم تُؤرّقْهُ ليلة وأنْعَـمَ أبكارُ الهموم وعُونها[1]

فقــال الأصمعيّ: مَن روّاك هذا الشعر؟ قال: مؤدّب لنا يعرف بابن الأعرابي، فقال: أحْضِرُوه، فأحْضَرُوه، فقال له: هكذا روّيتهم هذا البـيت بــرفع "ليلة"؟ قال نعم، فقال الأصمعيّ: هذا خطأ، إنما الرواية: ليلةً، بالنصب[2].

ولــنا أن نتذكــر حــال الرواة من الوضع كحمّاد الراوية، فكان واســعَ الرواية، وقد أخذ عنه أهل المصرين وخلف الأحمر، كما روى عنه الأصمعي، ورُوِيَ عن الأخير: كلّ شيءٍ في أيدينا من شعر امرئ القيس فهو عن حمّاد إلا شيئًا ممّا سمعناه من أبي عمرو بن العلاء[3].

ويذكر السيوطي [4] حال الرواة، فالجهل قد فشا، حتى لا يدري المتصــدر للعلــم من رَوَى ولا مَنْ رُوِي عنه، ولا مِنْ أين أخذ علمه، حتــى إن كثيــرًا من أهل زمانه لا يفرقون بين أبي عبيدة وأبي عبيد،

---

[1]- انظر: المزهر ٢/ ٣٢٢.

[2]- انظر: المزهر ٢/ ٣٢٢.

[3]- انظر: المزهر ٢/٤٠٦ .

[4]- انظر: المزهر ٢/ ٣٩٥.

وبين الشيء المنسوب إلى أبي سعيد الأصمعي أو أبي سعيد السكريّ أو أبي سعيد الضرير.

ويعلق السيوطي[1] خير تعليق على ذلك الاضطراب الحادث في أمر الرواة، بأن أهل اللغة والأخبار لم يهملوا البحث عن أحوال اللغات ورواتها جرحًا وتعديلاً، بل فحصوا عن ذلك وبيّنوه، كما بيّنوا ذلك في رواة الأخبار، وقد ألّف أبو الطيب اللغوي كتابه "مراتب النحويين" وميّز أهل الصدق من أهل الوضع، وأبان عن الطبقات والثقات والضعفاء بما يجعلنا مطمئنين إلى حدٍّ كبير لمعظم رواتنا.

***

الراوي والشاهد المجهول:

يمـــثل الـــراوي في تاريخ العلوم اللغوية جانبًا مهمًّا، وكان من الطبيعـــي أن يحـــاط بمجمـــوعة من الشروط التي توثقه، حتى لا تقع النصـــوص المـــروية عن طريقه فيما يعرف بالتحريف أو التغيير؛ وقد ســبق علـــم الحديث إلى ذلك فيما يعرف بالجرح والتعديل، وفي العلوم اللغـــوية يـــتجه الحرص إلى حرفية النص، ففيها مكمن الاستشهاد،كما يلـــزم الأمـــر الأخذ بمبدأ ضمان أن تكون المرويات نتاج مرحلة لغوية هي المطلوبة.

ويصـــف أســـتاذنا العلاّمـــة الدكتور تمام حسان[2] واقع التلقي للمـــرويات بالتزمت فيما يخص الراوي والرواية، ويرى أن النصوص

---

[1]- انظر: المزهر ١/ ١٢٠.

[2]- انظر: الأصول ١٠٣، ١٤٠.

عـندما وصـلت إلى أيدي النحاة كانت مكتوبةً، وليست مرويةً، يقول: "فلمـا لـم تكن هذه اللغة بنت وقتها وكانت مروية عن عصور سابقة جاهلية وإسلامية اضطر النحاة إلى توثيق الرواية"([1]).

واللافت للنظر أن هناك تشديدًا من قبل اللغويين بعدم الأخذ عن صـحفي، خشـية الوقـوع في التصحيف والتحريف، مع سلامة اللفظ المـنطوق، أضف إلى أن عبارات الرواة واللغويين نقلة تلك الروايات كانـت تشـير إلـى أن السـماع وسيلة لنقل ما يروونه، وإذا ما تأملنا عـبارات المؤلفين الأوائل يستلفتنا قولهم أنشد وحدَّث وما إلى ذلك مما يـدل على التلقي بصورة المشافهة، وسيبويه نفسه يذكر عبارته: حدّثني الثقة وسمعت وغيرها ما يدل على أن الرواية المنطوقة تشغل حيزًا لا بـأس به، على الأقل في المؤلفات التي شكلت باكورة العلم واستقراره، والقـول أن ما ذُكِر من اعتماد النحاة على المكتوب، فمرده أن ذلك في فتـرات تالـية، وأخـذت الكتابة وسيلة معينة على النقل، وبالتالي هي متأخرة في دخولها في حيز اهتمام النحاة،

والشعر عامة عرضة للتحريف من قبل الرواة، سواء كان معلوم النسـبة أو مجهـولاً، علـى نحـو ما هو معروف في تعدد الروايات، فالظـرف الشخصي للراوي قد يؤثر في انحراف الرواية الأصل، بأن تـتفق مـع واقعه اللغوي أو يتعمد هو التحريف بالنقص أو الزيادة أو

---

[1]- انظر: الأصول١٠٤.

الاستبدال، كما هو معروف عن حماد الراوية وخلف الأحمر وابن يسار.

ويبدو أن هناك تشكيكًا من بعض علمائنا([1]) في العصر الحديث، في أمر الرواة، فيذهب إلى أن الرواة يحفظون أشعار القبائل المختلفة فيجري الشعر على ألسنتهم بحسب عادة كل راوية في النطق، وليس بحسب العادات النطقية للقبيلة التي ينتمي إليها الشاعر، يؤيده أننا لم نسمع أن راوية كان يلقي شعر امرئ القيس بلهجة كندة، ولا شعر زهير بلهجة مزينة، ولم نسمع أن للشعر قراءات، كما كان للقرآن قراءات مختلفة، وإنما كان الراوية يخضع كل ما لديه من الشعر لعاداته النطقية الخاصة، فلما أخذ النحاة عن الرواة أخذوا العربية الفصحى من أفواه هؤلاء، فلم تكن خصائص لغة الشاعر نفسه واضحة في الشعر بقدر ما اتضحت خصائص لغة الرواة، وهكذا وجدنا امرأ القيس الكندي وعنترة العبسي وعمرو بن كلثوم التغلبي، يتكلمون على لسان الراوية لهجة واحدة، وهي اللهجة التي عرفها النحاة عن الرواة.

ولا شك أن رواية القرآن تختلف عن رواية الشعر، من حيث الاهتمام، فروي القرآن بوجوهه المتعددة، وقراءاته المتواترة والشاذة، كما أنه ليس كتابًا للمثقفين الذين يقيسون ألسنتهم باللغة المشتركة فقط، بل هو كتاب لجموع الناس، فنطقت به ألسنة المجموع العربي، فكان من الطبيعيّ وجود أثر للهجات في قراءاته.

---

[1]- انظر: الأصول ١٠٠.

كمـــا لا يخلـــو الشعر العربي من آثار للهجات العربية، دون أن تستقطب أنظار النحاة واللغويين، مثل إلزام المثنى الألف في قوله:

إن أباهـــــا وأبــــــا أباهـــــا

قــد بلغـــا في المجد غايتاها[1]

ونحو قوله:

واهًـــا لسـلمى ثـم واهًـــا واها

هـــيَ المُنـــى لـــو أنَّنا نَلْقاها[2]

وقوله:

علـــيَّ فـــيما أبتغـــي أبـــيغشِ

بيضـــاءَ تُرضـــيني ولا ترضـــيشِ

وتطلَّبـــــي وُدَّ بنـــــي أبــــيشِ

إذا مـــا دنـــوتِ جعلـــتْ تنئـــيشِ

وإذا مـــا بعـــدتِ جعلـــتْ تدنـــيشِ

وإذا مـــا تكلمـــتِ حـــثتْ فـــي فـــيشِ

حتـــى تنقـــي كنقـــيق الـــديشِ[3]

---

[1]-. الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨، وينسب له أو لأبي النحم في المقاصد النحوية ١٣٣/١.

[2]- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨، وينسب له أو لأبي النحم في المقاصد النحوية ١٢٣/١، ٦٣٦/٣.

[3]- الرجز مجهول، وهو في خزانة الأدب ١١/ ٤٦١.

وهي ما أطلق عليها النحاة واللغويون باللغات، وإن لم تلق عناية النحاة لبحثهم عن الأصول التي يقاس عليها، ولا يستبعد أنهم أهملوا أشعارًا أخرى كثيرة تعبر عن الآداب الشعبية واللهجة الخاصة، ولما لم تقع في لب اهتمامهم وحيز استعمالهم تركوها فانقرض معظمها.

ولنا أن نفترض كذلك أن الشعراء الجاهليين والإسلاميين ينتمون إلى الثقافة اللغوية المشتركة، والتعبير بتلك اللغة في الممارسات الرسمية، وذلك طابع طالما ذكره اللغويون، فالسمات المشتركة لتلك اللغة هي الغالبة في شعرهم.

وإذا لم يعبر الشعر عن لهجات كندة وتغلب وهوازن وهي قبائل الشعراء، نتيجة أن الشعر حُرِّفَ على أيدي الرواة إلى اللغة المشتركة، ولم يعبر لذلك عن اللهجة الخاصة، فإن الرواة بالطبع ينتمون إلى قبائل وعشائر، فليس مسكنهم واحدًا، فهم متفرقون وموزعون كالشعراء على القبائل، فلو أن كل راوٍ نقل ما رواه حسب لهجته الخاصة فما كان هذا أدعى إلى الاتفاق على لغة واحدة، بل إلى زيادة الخلاف، بل إلى اختلاف جديد حسب بيئة الراوي وانتماءاته في الجغرافيا اللغوية.

وهناك شيء يدعونا إلى الاطمئنان، فلقد فرّق اللغويون بين الأخذ برواية الآحاد ورواية التواتر، ولم تأت الرواية خاصة المتواترة عن طريق واحد، فهي تجيء عن رواة متعددين، رغم اختلاف موطنهم، فهذا من الكوفة وذاك من البصرة، ولو أننا نظرنا إلى صنيع الكوفة وانشغالهم برواية الشعر لأدركنا أنهم كانوا جادين في تصوير الواقع اللغوي من خلال النصوص؛ فكثرت عندهم الأشعار غير مبالين

بمـــا ذهـــب إليه البصريون من تزمت في قبول اللغة وتحري الدقة في الأخذ بالقياس.

***

إمكانية العقل العربي في التعامل مع النقول:

ارتبط الدرس النحوي واللغوي بالكتب المقدسة، وهذا لأمر قديم ، قـــد يـــرجع إلى طبيعة الأشياء، على نحو ما كان معروفًا عن النحو الهـــندي، فقـــد نشأ في خدمة "الفيدا"، ولا عجب من قداسة النحو نتيجة ذلك الارتباط والاتصال[1].

وإذا كـــان هذا يرتبط بالبحث في الهدف، فالوسيلة لتحقيقه يمكن أن تكـــون نازحةً ومتصلة بإمكانية العقلية العربية وقتئذٍ، التي اعتادت الـــرواية والـــنقل، ومدربـــة من قبل الطبيعة لذلك، وتلك القدرة ظاهرة مشـــهورة عند المشتغلين بالعلم، فالرواية الشفاهية والذاكرة الحافظة من المـــؤهلات التي أمدتها الطبيعة لإنسان ذلك العصر، وبنى عليها رواية النصوص من قراءات وأحاديث نبوية شريفة وأشعار وخطب وغيرها.

وهـــناك إمكانـــية أخرى، وهي تلك القدرة على تفسير الظواهر اللغـــوية وتصـــنيفها وتحليلها، وهذا منبثق عن الجانب العقلي المتوافر أيضـــا في فترة الالتحام؛ إما بالعلوم الإسلامية المعنية بالأصول وعلم الكـــلام[2]، وإمـــا بالترجمة عن العلوم الأجنبية من منطق وفلسفة وما

---

[1] - انظر: النحو العربي والدرس الحديث١١ ، والبحث اللغوي عند الهنود ٧٣.

[2] - انظر: النحو العربي والدرس الحديث١٤

شاكل ذلك، وهاتان القدرتان تمثلان سببًا لنشوء وارتقاء النحو، والعلوم اللغوية الأخرى.

وهذه الإمكانية العقلية أكسبتهم القدرة والجرأة على اتهام فصحاء العرب بالخطأ، فروي أن رجلا من علماء اللغة يخطّئ الشماخ في قوله:

وتشكو بعين ما أكلّ ركابَها وقيل المنادي أصبح القومُ أدلجي

وقال: كيف يكون الإدلاج مع الصبح(١).

ووصل بهم الأمر إلى أخذهم على بعض القرَّاء، فكان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات، ويصفونها بأنها بعيدة في العربية، بل وينسبونها إلى اللحن(٢).

وإذا كان هَمُّ اللغوي نقل ما نطقت به العرب، فإن النحوي يتصرف فيما ينقله اللغوي، ويقيس عليه، ومثالهما المحدِّث والفقيه، فشأن المحدِّث نقل الحديث برمته، ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله، ويقيس عليه الأمثال والأشباه(٣).

وموضوعنا يتصل بالإمكانية الأولى، حيث قدرة العقل العربي على النظر في الرواية ووضع معايير تضبط النقل، فنراهم يقسمون النقلة أو الرواة موثّقين بعضهم، ورافعين بعضهم فوق بعض درجات،

١- انظر: أدب الكاتب ٢٦.

٢- انظر: الاقتراح ٥١

٣- انظر: المزهر ٥٩/١.

من حيث درجة الوثوق في الاعتداد بما ينقل، نحو زعمهم عن أبي زيد الأنصاري، وهو أحد نقلة اللغة، من أنه أوثق هؤلاء، وأكثرهم سماعًا من فصحاء العرب، فسمع عنه قوله: ما أقول: قالت العرب، إلا إذا سمعته من عجُز هوازن، وفي رواية أخرى: إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن وبني كلاب وبني هلال، أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية، وإلا لم أقل: قالت العرب([1]).

ولقد أخذت رواية نصوص العربية منهج المحدّثين، وأفادوا من منهجهم في نقد الروايات وتوثيق نسبة الكلام إلى قائله([2])، واشترطوا في الراوي أن يكون خبيرًا بصحة نسبة النص عن قائله؛ لئلاّ يُدخل عليه شعرًا مولدًا أو مصنوعًا، وأن يكون عالمًا بأحوال الرواية؛ ليعلم المقبول من غيره([3]).

وإذا لاحظنا حدودهم في النقل نجد تطابقًا كبيرًا بينهم وبين المحدّثين، فالنقل: "الكلام الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حد الكثرة"([4]).

وجاء تقسيم مراتب السماع من الشيخ ما يطابق أو يشبه مراتب السماع في الحديث النبوي الشريف، ولا يخلو الأمر من فائدة من

---

[1]- انظر: المزهر١٥٣، ١٥٤.

[2]- انظر: الأصول ١٠٣، ١٠٤ .

[3]- انظر: المزهر ١/١٥٤ .

[4]- انظر: الإغراب في جدل الإعراب ٤٥، ولمع الأدلة ٨١.

إلمـــامهم بعلم الحديث النبوي، على نحو ما يذكر السيوطي([1]) على هذا النحو:

* السماع من لفظ الشيخ أو العربي:
  - أعلاها: أملى عليَّ فلان، ويلي ذلك "سمعت".
  - يلـــي ذلك: حدّثني فلان وأخبرنا فلان، ويستحسن الإفراد حالة الإفراد، والجمع حالة الجمع.
  - يلي ذلك: قال لي فلان.
  - يلي ذلك قال فلان، بدون "لي".
  - يلـــي ذلك أن يقول : عن فلان، ويقال في الشعر: أنشدنا أو أنشدني.

*القراءة على الشيخ.

* السماع على الشيخ بقراءة غيره.

* الإجازة.

* المكاتبة.

* الوجادة؛ أي وجدت.

يقـــول ابـــن الأنباري([2]):"ويشترط في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحـــديث عـــن رسول الله صل الله عليه وسلم؛ لأن بها معرفة تفسيره

---

[1]- المزهر ١/ ١٤٤- ١٧٠ .

[2]- الإغراب في جدل الإعراب ٦٦.

وتأويلــه"، ويذهب الزركشي مذهبًا قريبًا من ذلك في شروط نقل اللغة، فيشترط:

- ثبوت ذلك عن الرعب بسند صحيح يوجب العمل.
- عدالة الناقلين، كما تعتبر عدالتهم في الشرعيّات.
- أن يكــون النقل عمّن قوله حجة في أصل اللغة كالعرب العاربــة، أمـــا إذا نقلــوا عمّن بعدهم بعد فساد ألسنتهم واختلاف المولدين فلا.
- أن يكون الناقل قد سمع منهم حِسًّا، وأما بغيره فلا.
- أ نيسمع من النقال حِسًّا.

ومـــن قبــيل مجيء اللغة من أكثر من طريق احتيج إلى ترجيح نقــل علـــى نقل، فيؤخذ بنقل مَنْ هـــو أعلم من الآخر، أو أن يكـــون الــنَّقلة فـــي أحـــدهما أكثر من الآخر([1])، أو أن يُطعَنَ في الإسناد بأن الراوي غير موثوق بروايته.

وإذا كـــان ثَمّ نجاح وتوفيق في وضع معايير للرواية الصحيحة، فهـــذا فقـــط مـــن الناحية النظرية، أما من ناحية التطبيق فنواجه واقعًا مخـــتلفًا عن ذلك، نحو المجهول ناقله، فهو غير مقبول، فالجهل بالنقل يـــوجب الجهـــل بالعدالة، كأن يقول أبو بكر بن الأنباري: حدثني رجل

---

[1]- انظر: الإغراب في جدل الإعراب٦٥، ٦٦.

عن ابن الأعرابي، وقد ذهب بعضهم إلى قبوله، وهو القائل بقبول المرسل([1]).

وسنرى في هذا البحث هذه الظاهرة موجودة بكثرة في كتاب سيبويه، عندما يروي عن بعض العرب دون تحديدٍ، أو من يثق به حسب زعمه.

بين النسبة والهُوَيّة والتقنية:

إذا كنا قد أحطنا خبرًا بإمكانية العقلية العربية فيما يتصل بتكوينها واهتمامها ومراميها وطرقها فتبدو أهمية نسبة الشاهد الشعري؛ حيث تكون كشفًا عن اتصال المثال اللغوي بالواقع العربي الفصيح، ولاحظنا حرص النحاة واللغويين على مواصلة الكشف عن تلك النسبة، غير أن التقنية المعتمدة لم تمكنهم من الوصول إلى ما يريدون، فلم يكن هناك ذاكرة سوى الذاكرة الإنسانية، ولم يكن هناك تسجيل صوتي، أو شبكة معلومات أو ما إلى ذلك من التقنيات ومصادر المعلومات الحديثة، وتلخصت أدوات النقل في الشفاهية المعتمدة على الحفظ، أو المدونات وهي قليلة، وقد انتابها التصحيف والتحريف، والأول حسب اعتقادي هو المشهور، حيث نصيحتهم في الابتعاد عن الأخذ عن صحفي.

وقصر بعضهم أخذ اللغة على السماع([2])، وإن كثيرًا من متون الكتب رويت من هذا المسلك، نحو ما ورد في النوادر: "هذا كتاب أبي

---

[1]- انظر: المزهر ١/١٤١.

[2]- انظر: المزهر ١/ ١٣٧، ١٣٨.

زيد سعيد بن أوس بن ثابت مما سمعه من المفضل بن محمد الضبي ومن العرب"([1]).

وهناك إشكالات كثيرة واجهت الرواية الشفوية على رأسها خصائص الصوت، فهو لا يثبت ولا يزدحم ولا يستقر، ولكنه ينمحي فور الإفادة به([2])، وكان ينبغي في مثل هذه الحالات الاستعانة بما يحفظه من الذهاب والانمحاء، وليس في ذلك الوقت إلا الكتابة؛ لطبيعة العصر، وهي وإن ازدهرت في العصر العباسي إلا أنها لم تكن مؤدية للغرض في الزمن السابق، ولا جرم أن غياب التقنيات المعروفة الآن أضاع فرصًا كبيرة في وصول كثير من الشعر والنثر، ومعرفة نسبة تلك النصوص، ولمَ لا وقد أشار غير عالم إلى ذلك، فكلام العرب كما روى السيوطي "لا يحيط به إلا نبيٌّ"([3])، يشير إلى سعة اللغة العربية وكثرة ألفاظها ومفرداتها، وأشار غيره([4]) إلى أنه لو جاء إلينا كل ما قالته العرب لوصل إلينا نثر وشعر كثير، ولكن لم نقف إلا على القليل مما سنحت به الذاكرة.

ومن إشكالات الرواية الشفوية انحراف النصوص عن حرفيتها وتغييرها وتطويعها على نسق اللسان الراوي، حسب لهجته الخاصة أو ما يروق له.

---

[1]- انظر: النوادر ١٤١.

[2]- انظر: الشفاء لابن سينا ٢.

[3]- انظر: المزهر ١/ ٦٤ .

[4]- انظر: المزهر ١/ ٦٦ .

ومنها أيضًا منهج التعميم في الرواية، وهو ما يقلل من توثيقها، نحـــو ما ذهب إليه أبو زيد الأنصاري في قوله: "ما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعي من المفضل بن محمد الضبي الكوفي، وما كان من اللغـــات وأبـــواب الرجز فذلك سماعي من العرب"([1])، وهذه مبالغة قد تكون لمجرد مدح المفضّل، ولكنه روى الشعر عن غيره، وأكبر شاهد على ذلك كتاب النوادر.

يتعـــين عليـــنا في هذا المقام تحليل الشخصية الراوية ومقوماتها العقلية والسلوكية، فنستطيع بناء على ذلك أن نقترح حكمًا بعد مجموعةٍ مـــن الإجـــراءات، بحيث يكون بمقدورنا أن نصف الواقع المذهبي مع ملاحظة تلك الأبعاد والتوجهات الطائفية وأن ننظر في السلوك الإنساني والذاكرة الحافظة للشخصية موضوع البحث.

فـــإذا كـــان فريق قد نظر إلى الراوي "س" على أنه ثقة أو غير ثقـــة، فلا بدّ من وصف الوقائع التي تحدد وضعه السلوكي والأخلاقي والعقلـــي، أمّـــا إذا تجاهـــل وصـــف الوقائع، متجاوزًا مراحل تحليل الشخصـــية، فيكون حكمه داخلاً في إطار الأحكام المعراة من المعايير التي تقيس الصدق والكذب، ويتسم الحكم حينئذٍ بالذاتية.

فالشخصـــية تتســـم غالبًا بالثبات النسبي، فإذا قيل مثلاً "س" من الـــناس، فإنـــنا نتوقع من خلال عهدنا به صدور سلوكٍ معينٍ منه، أو

---

[1]- انظر: النوادر ١٤٢.

استجابة منتظرة ومتوقعة لمؤثر حادث، وهذا ما يسمّى بالتنبؤ، وهو ما يعرف أيضًا بالالتصاق.

ومما هو جدير بالذكر أن كثيرًا من النقد الذي وقع علماؤنا الأقدمون تحت طائله كان طائفيًّا ومذهبيًّا.

ومثل هذه الأحكام التي ترتبط بوقائع الشخصية بعد مجموعةٍ من الإجراءات يمكن أن تتدخل في قبول المجهول إن روي عن ثقة بالمعنى العلمي الذي حددناه بناء على مظلة تلك الأحكام؛ وأول ما ينبغي أن يكون في الراوي الخلق والسلوك، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلّم: "العلم دينٌ، فانظروا عمّن تأخذون دينكم"([1]).

فالشخصية الراوية يمكن أن ندرسها وفق وقائع وملابسات، هذا يُمكِّننا من تحديد انطباعات عنها، قد تمدنا بمصداقية على نحو النظر في شخصية أبي زيد الأنصاري، في كتابه النوادر، فنرى أمثلة من شواهده وملاحظة مدى دقته وقوة ذاكرته لملاحقة نسبة البيت:

عبارته	رقم صفحة النوادر
وقال هبيرة بن عبد مناف عمٌّ واقد بن عبد الله بن عبد مناف وهو الكحلبة	٤٣٥
وقال أمية بن كعب المحاربي جاهلي	٤٤١
وقال ابن سعد المحاربي وكان جاهليًّا	٤٤٥

[1]- انظر: المزهر ٢/ ٣٠٢ .

قـــال أبو زيد وأنشدني بعض القشيريين ولم أسمعه ٤٥٣
من المفضّل ليزيد القشيري/ قاله أبو حاتم
وقالـــت امرأة من بني سعد جاهلية ولم أسمعها من ٣٦٥
المفضّل
وهـــذه الأبيات بتمامها أنشدنيها أبو العباس الأحول ٣٧٥
وغيره
وقال بُشَيْر بن أبي العبسي أدرك الإسلام ٣٧٧
وقال رجل جاهلي ٤٣٤
وقـــال سبرة بن عمرو الأسدي جاهلي قال أبو حاتم ٤٣٤
هو سمرةبن عمرو
وقال رجل من بكر بن وائل يكنى أبا هُنيدة ٤٣٤

هذه أمثلة لألفاظ إيراد الشاهد، عند أبي زيد، وهو ما اصطلحت على تسميته بالوقائع، ونلاحظ أن البيت المعروف يستطرد في ذكر اسم الشـــاعر ولقبه وكنيته وبعض من ذويه المعروفين، وهو أشبه بالترجمة لـــه، وأحيانًا يذكر عصره كأن يقول: جاهلي أو إسلامي، وهذا نمط من الدقة والتحديد في بيان القائل.

وشـــيء لافـــت للانتـــباه، وهـــو قوله في موضعين من العينة المخـــتارة: "ولـــم أســـمعها مـــن المفضـــل"، فقد حدد مع قارئه الرواة المعـــتمدين الموثَّقين عنده، فإذا ما روى عن غيرهم من الثقات أو غير ذلـــك، وجب التصريح بعدم الأخذ عن هؤلاء، حتى لا يلتبس ما يرويه عـــنهم عمـــا يرويه عن غيرهم أو من طريق آخر، وقطعًا يضيف هذا

رصيدًا من المصداقية إلى رواية أبي زيد، وعلمه بسند رواياته، ووضعه معايير على أساسها كان يتلقى الرواية.

***

الشاهد المولّد:

يكمن سرّ حرص النحاة واللغويين في تقصي معرفة النسبة توخيًا من أمرين؛ أن يكون الشعر المجهول منتميًا إلى عصور غير فصيحة، أو أن يكون موضوعًا، أو أن يكون من تحريف الرواة، وهنا تبدو قيمة النظر في الاحتجاج بالشعر المولّد والشعر المصنوع:

أولا: الشعر المولّد:

الشعر المولّد أو المحدَث هو ما جاء في فترة تاريخية في تاريخ اللغة العربية بعد فترة الفصاحة والاحتجاج، ولقد أجمع النحاة واللغويون على انتهاء عصور الفصاحة بإبراهيم بن هرمة في الشعر، ومَنْ جاء بعده من المولّد الذي لا يحتج به في اللغة، غير أنه وُجِد ذلك النوع الذي امتنع النحاة عن الاستشهاد به في بعض كتبهم، وربما علّل أحدهم مجيئه، نحو ابن الشجري، فكأنه أحسَّ حرجًا أو نقدًا في إيراده لشعر هؤلاء المحدَثين، فقال في مبدإ مبحث النداء، عندما استشهد ببيت الشريف الرضيّ: وإن كان متأخرًا فإنما نسج المتأخرون على منوالِ المتقدمين[1]، فيطرح ابن الشجري ما يمكن أن نفهمه بالذائقة اللغوية

---

[1]- انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ١٠٣ ، وقد استكثر ابن الشجري من الاستشهاد بشعر بعض المحدثين، مثل دعبل الخزاعي ومروان بن أبي حفصة وابن المعتز وأبي تمام والبحتري وابن

للشـــاعر المحـــدَث مـــن ناحية، ومن ناحية أخرى هناك ربط بين حسّ الراوي وانعكاسات لصدى عصور الفصاحة والاحتجاج.

ويقـــول الزمخشري في توضيح علّة استشهاده بشعر أبي تمام: "وهـــو وإن كان محدَثًا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء اللغة العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه"([1]).

ويـــرى الدكـــتور محمود الطناحي([2]) أن أبا علي له كلمة تجوِّز الاستشهاد بشعر المحدثين، وذلك قوله فيما حكاه ابن جني: يجوز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، وشعرنا على شعرهم.

ومـــن الـــذين استشهدوا بالمولد أبو علي الفارسي، وأكثر منه، وكان يقول: فأما قول المحدَث، أو قال بعض المحدَثين، أو أخذ المحدَث قـــوله، ومـــن هؤلاء الشعراء المحدَثين: بشار بن برد وأبو نواس وأبو محمد اليزيدي وأبو تمام وعبد الصمد بن المعذَّل([3])، ونلحظ أنه لم يسمِّ أحـــدًا من أولئك الشعراء، وبالطبع هو يعرفهم؛ لوصفه بالمحدَث، فيكاد يُشـــعر أن موصـــوفه معـــروف، لكنه كما رأى الدكتور الطناحي، في

نـــباتة ومـــن إليهم، أما المتنبي فقد ورد شعره في الأمالي في خمسة وثمانين موضعًا. انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ١٠٣.

[1]- انظر: الكشاف ١/ ١٧٠، والخزانة ١/ ٤ .

[2]- انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ١٠٢، وذكر ذلك أيضًا في المزهر ١/ ٥٩ .

[3]- انظر: كتاب الشعر ١/ ٧٣ .

صـــدره حرج من الاستشهاد بشعرهم ([1])، كما في قوله: ومن هذا أخذ المحدث قوله:

جَوادٌ ثَنَى غَرْبَ الجِيادِ بِحَدِّهِ   فظــلَّ يُباري ظِلَّهُ وهْو أوحدُ([2])

وقـــد تـــدخّلت السياسة فيما أرى في الاحتجاج بشعر المحدَثين، فيروى أن عضد الدولة، وقد ألّف من أجله الإيضاح كان يحب قول أبي تمام:

مَنْ كان مَرْعى عَزْمِه وهمُومِهِ   روضُ الأمانـــيّ لم يزلْ مهزولا

فاستشهد به أبو علي على سبيل أنه مألوف عند الخليفة، أو تقربًا إليه، أو أنه أراد أن يوقع في نفسه المعرفة التي بين أيدي النحاة([3]).

ولقـــد حاول الشيخ عبد القاهر الجرجاني أن ينفي عن أبي علي تهمة الاستشهاد بالشعر المحدَث في مسائل الإعراب، ولكن محاولته لم تنجه من تلك التهمة، فهو وإن كان قد استشهد ببيت أبي تمام تقربًا من الخلـــيفة، إلا أنـــه في مواضع أخرى جرى جرى ذلك الشعر في كتابه

---

[1]- انظر: كتاب الشعر ١/ ٧٤ .

[2]- انظر: كتاب الشعر ٣٤٥، والشعر لابن الرومي من دالية له، كما جاء في الموسوعة الشعرية.

[3]- انظر: كتاب الشعر ١/ ٧٤. وقيل إن إيراد المحدَث من باب الاستئناس وليس الاستشهاد. كتاب الشعر ١/ ٧٤. وهناك في استشهاد بشعر أبي تمام في سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣١، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١١٢.

دون شبهة في كونه شاهدًا، وليس لمجرد الاستئناس كذلك، وليس على سبيل الخوف، كما قيل في استشهاد سيبويه ببيت لبشار بن برد([1]).

أما ابن يعيش([2]) فقد استشهد بشعر بعض من المحدَثين كذلك في أبــواب الإعراب، نحو أبي نواس وأبي تمام وأبي العلاء، وفي المعاني بــابن الرومي والبحتري والأخطل وأبي العــلاء والحيص بيص(٥٧٤ هــ).

فــلا عجــب إذن أن تقابلــنا بعض أشعار المحدَثين في بعض المصنفات النحوية، وقد جيء بها شواهد على الإعراب، فإذا كانت هذه الشــواهد معــروفة، فــإن المجهول المحدَث الذي تسرّب لصبح شاهدًا نحويًا أو لغويًا يمثل خطرًا فادحًا، وفق منهج النحاة؛ لذا كان منبوذًا من قــبل الــنحاة فــي الاعتداد به؛ خوف أن يكون مولّدًا، إلا إذا ورد عن طــريق أحــد الثقات عندهم، كما سبق الحديث عن ذلك، ولك أن تنعم النظر في بعض ذلك الشعر المحدث في تلك العينة من كتب النحو:

المتنبي:

الكتاب	رقم الصفحة
قطر الندى:	١٤٥، ٢٢٢، ٢٢٤
مغني اللبيب:	٢٠، ٦٩، ١١٩، ١٤٥، ١٤٨، ٢٩٤، ٣١٦، ٣٨٤، ٣٨٥، ٥٢١، ٥٨٠، ٦٦٨، ٧٠١،

---

[1] - انظر: كتاب الشعر ١/ ٧٦ .

[2] - انظر: ابن يعيش وشرح المفصّل ١٧٠.

٧٠٣، ٧٣٠، ٧٨٩، ٨٤١، ٨٥٨، ٩٠٠، ٩١٣

سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٢٨، ٢/ ٥٦٢، ٢/ ٧٢٢

شرح شذور الذهب: ١/ ٢٥٧

الخصائص: ١/ ٢٣٩، ١/ ٣٢٧ ، ٢/ ٢٧

البحتري:

الخصائص ٣/ ٢٥٧

ابن المعتز

مغني اللبيب ٣٣٦

بشار بن برد:

الخصائص ١/ ٣١، ١/ ٣٢٨، ٣/ ٢٨١

الفصول المفيدة ١/ ١٦٣

ابن الرومي:

الخصائص ١/ ٢٩، ٢/ ٢٦٢

مغني اللبيب ١/ ١٦٠

الفصول المفيدة ١/ ١٦٩

***

الشاهد المصنوع:

لســـنا بصـــدد الحديث عن تفاصيل الشاهد المصنوع،فهذا يحتاج إلـــى إفراد بحث وتخصيص دراسة، فالشاهد المصنوع كان أحد العلل

التـــي أخـــذت النحاة إلى عدم الاعتداد بالشاهد مجهول النسبة؛ وحديثنا ينصبّ على التنويه على ما وضع النحاة لبعض الأشعار، فقد حُكِي عن خلف الأحمر أنهم صاغوا "فُعال"، متسقًا من "أحاد" إلى "عُشار"، وأَرْجَعَ مــا عُــزِي فيه إلى أنه وُضِعَتْ منه أبياتٌ[1]، وخلف الأحمر معروف بالوضع والانتحال عند النحاة واللغويين ونقلة الأخبار، بل كان مضربَ المــثل فــي عمل الشعر، فكان يعمل على ألسنة الناس فيُشبه كل شعر يقــوله بشــعر الذي يضعه عليه، وقد نسك، فأخذ يختم القرآن كلّ ليلة، وخـــرج إلـــى أهـــل الكوفة فعرفهم الأشعار التي قد أدخلها في أشعار الناس[2].

وروى عـــنه الأصـــمعيّ: أنا وضعتُ على النابغة هذه القصيدة التي فيها:

خـــيلٌ صيامٌ وخيلٌ غير صائمة   تحت العَجَاجِ وأخرى تَعْلِكُ اللُّجما[3]

ويشـــير ابن سلام[4] إلى أن حماد الراوية أول من جمع أشعار العـــرب وســـاق شـــعر الـــرجل غيرَه، وينحله غير شعره، ويزيد في الأشعار، وروى عن يونس[5] قوله: "العجب لمن يأخذ عن حماد، وكان يلحن ويكذب ويكسر".

---

[1]- انظر: المزهر ١/ ٦٢ .

[2]- انظر: المزهر ١/ ٦٤، وانظر أمثلة كثيرة للمصنوع في المزهر ١/ ١٧٦.

[3]- انظر: المزهر ١/ ٦٤.

[4]- انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٤٨ .

[5]- انظر: المزهر ١/ ١٧٦.

ولا يقــلُّ محمد بن يسار[1] عن سابقيه، فقد كتب أشعار الرجال في السير وهم لم يقولوا شعرًا قط، وأشعار النساء، فضلاً عن الرجال، ثــم جاوز ذلك إلى عاد وثمود، فكتب لهم أشعارًا كثيرةً، وليس بشعر، وإنما هو كلام مؤلف معقود بقواف.

ويقــصّ علينا ابن جني[2] عن أبي عمرو أنه ما وَضَعَ في شعر العرب إلاّ بيتًا واحدًا، وهو ما يرويه منسوبًا للأعشى من قوله:

وأنكرتني وما كان الذي نكرت   من الحوادث إلا الشيب والصَّلَعا[3]

ويعلّــق ابــن جني مادحًا سلوكه بقوله: "أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع الباهر والبحر الزاخر، الذي هو أبو العلماء وكهفهم، وبدء الرواة وســبقهم، كيف تخلُّصُه من تبعات هذا العلم وتحرُّجه وتَراجعه فيه ... حتــى إنــه لمّا زاد فيه على سعته وانبثاقه وترامِيه وانتشاره بيتًا واحدًا وفَّقَه الله للاعتراف به"[4].

وقــد أشار سيبويه[5] إلى بيت من كتابه على أنه مصنوع على طرفة، وهو قوله:

أســعدَ بــن مــالٍ ألم تعلموا   وذو الرأي مهما يَقُلْ يَصْدُقِ

1- انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٨، والمزهر ١/ ١٧٣ .

2- انظر: الخصائص ٣/ ٣١٠ .

3- انظر: الخصائص ٣/ ٣١٠.

4- انظر: الخصائص ٣/ ٣١٠ .

5- انظر: الكتاب ٢/ ٢٥٥ .

ويقــول ابن سلام: "وفي الشعر مصنوع موضوع كثير، لا خير فيه، ولا حجة في عربيّته... وقد تداوله قوم من كِتَابٍ إلى كِتَابٍ"(١).

فالشـــاهد المصنوع من المجهول الذي لا يعرف قائله، ولا يحتج بـــه، حتى وإن نُسِب خطأً إلى قائلٍ، على نحو ما أشار ابن سلام، فهو لـــيس قلـــيلاً، بـــل هو كثير، وقد نُقِلَ من كتاب إلى كتاب، وهنا تبدو الصـــعوبة في إظهاره والتعرف عليه، إلا في بعض الإشارات القليلة، على نحو ما صنع أبو عمرو بن العلاء وغيره، وهنا ينتابنا سؤالان:

كيف نكشف عن الشاهد المصنوع؟

كيف نستدل على نسبة المجهول؟

أمّـــا المـــولد فأمره هين؛ لإشارة النحويين واللغويين إلى ذلك، ولشـــهرته فـــي شـــعر شاعره، فهو أقرب زمنًا من التدوين، مما سمح بإذاعته بين أجيال العربية.

***

ملامح الشاهد مجهول النسبة:

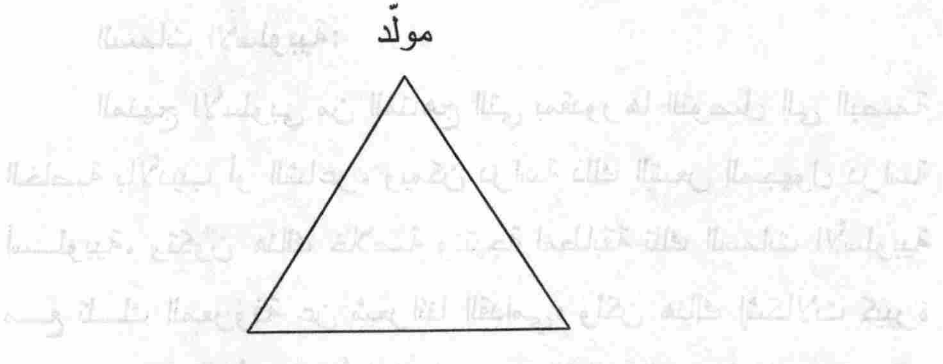
وباتـــباع طـــرق فـــي الكشف عن هوية الشاهد المجهول يمكن التوصـــل لأكثـــر من خيط، ربما يسهم في معرفة بعض تلك الفجوات المعلوماتية التي تحيط بالشعر المجهول الذي يمثل بدون شك مشكلة في اعـــتماد هذا النص، ويمكن بيانها من خلال مجموعة من السمات، منها

١- انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٤ .

السمات الأسلوبية، ومنها السمات التي تتعلق بالنقل والرواية ذاتها، وسمات الكتب المختلفة والمذاهب التي اعتمدت ذلك النص.

على أنه ليس الغرض من البحث عن هذه السمات والملامح التي تكتنف الشاهد المجهول التوصل إلى القائل وتحديده، وإنما هي محاولة لتقصي جوانب محيطة به، ربما تكشف عن ماهيته وهويته.

كما أنه لا يمكن الحكم بأن الشاهد المجهول مصنوعٌ أو مولّدٌ، وإن كان التماس النحاة عدم الأخذ بالمجهول خوف هذين الأمرين، ولكن تتجاذب فيه ثلاثة احتمالات، يُفضي بعضها إلى الآخر، على هذا النحو:



والعنصر الثالث هو الشاهد الفصيح، ويكون حينئذٍ له قوة الأشعار المعروف قائلها، وما من شكٍّ أن البحث عن خصائصه التي تميزه عن غيره ليست سهلة؛ فهو إن كان مولّدًا فإن المولدين محاكون للفصيح، ولا يكاد يتمايز ذلك الشعر عن غيره، وإن كان مصنوعًا فالمنتحلون للشعر والوضاعين لا يقلون في نظري عن شاعرية

الشــعراء الفصــحاء القدامــى، ورغم ذلك نحاول سعيًا لمعرفة بعض ملامح ذلك الشاهد المجهول:

*** إشكالية النقل:**

هناك شواهد لها طريق في النقل مشكوك فيه، وربما نسبت هذه المرويات إلى بعض أئمة الكوفيين الذين أخذوا علمهم عن حماد الراوية وخلــف الأحمــر، ممــن يشــكّك في روايتهم ونقلهم؛ لشيوع الوضع والانتحال عندهم. كما أن يمكن أن نرى بعض ملامح ضعف المجهول فــي مجيئه من طريق واحد في الرواية، وهو ما يعرف بالآحاد، وهو عكس المتواتر، الذي عليه بلغ حدًّا ما في تواتر أهل العلم عليه.

السمات الأسلوبية:

المنهج الأسلوبي من المناهج التي بمقدورها التوصل إلى البصمة الخاصة بالأديب أو الشاعر، ويمكن دراسة ذلك الشعر المجهول دراسة أســلوبية، وتكون هناك خلاصة ونتيجة لمطابقة تلك السمات الأسلوبية مــع تلــك المعروفة عن شعرائنا القدامي، ولكن هناك إشكالات كبيرة تواجه مثل هذه الأعمال، أولها ما يخص الشاهد المهجول فهو لا يرقى عــدد أبياته على اثنين، وربما يكون شطرا أو قل نصف بيت، فتصعب دراســته دراسة أسلوبية، والتوصل إلى سمة، يمكن القطع بأنها لشاعر معــين، خاصــة أننا لسنا في مجال الشك، أو التوصل إلى نتيجة على ســبيل التخمــين، وإنما الهدف هو نسبة نص على وجه التحقيق، وهذا مــبدأ صعب التوصل إليه، كما أن بعض الشواهد هذه قد تكون لشعراء غابــرين مجهولــين لــم يصــل إليــنا شعرهم، لضيق الرواية عنهم

ومحدوديـتها، فسـماتهم الأسـلوبية ليست معروفة ومحددة، حتى إن المعـروفين منهم لم يدرسوا دراسة أسلوبية تكشف عن حدٍّ قاطع لتلك السمات الأسلوبية الخاصة بهم.

وذلك نحو قول الراجز:

عَلَّمَـنا إخْوانُـنا بـنو عِجِـلْ

شُرْبَ النَّبيذِ واصطفافًا بالرِّجِلْ[1]

فالشـعر فيه إشارة إلى بني العجل، ومنهم الأغلب،ويمكن النظر أيضًـا في لغة الشاهد، فقوله: "عِجِلْ" و"الرِّجِلْ"، الأصل فيهما: "عِجْل، ورجْـل"، لكـن الراجز وقف بنقل الحركة، وهي لغة من بعض لغات العـرب، ويمكـن النظر في أمر اللهجات العربية؛ لتحديد القبيلة التي كانت تقف بالنقل.

وإذا كانـت سـمات قـد تدلـنا على القائل، أو تقربنا منه زمنًا ومكانًا، فإنه لا يمكن الجزم بما نتوصل إليه، كما قوله:

نحـن بنـي ضبةَ أصحابُ الجَمَلْ

نَنْعَى ابنَ عَفَّانَ بأطرافِ الأسَلْ[2]

فنُسِبَ هذا الشعر للحارث الضبي، والإشارة إلى قبيلة ضبة هنا قد تؤكد على تلك النسبة، ومع ذلك فقد نُسِبَ إلى الأعرج.

---

[1]- انظر هذا الرجز في: الخصائص٢/ ٣٣٥، والمقاصد النحوية٤/ ٥٦٧.

[2]- انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٢٩١، والدرر ٣/ ١٣.

ولكنـــنا مـــن خلال قراءتنا الاستكشافية للشواهد المجهولة يمكن التوصل إلى بعض السمات العامة، ، وهي ترتبط بهذه الأنواع:

فهناك الشواهد التعليمية، والشواهد الملغزة، كما نلحظ في بعـــض الأحـــيان اضـــطرابًا فـــي النسبة، وقد يحدث تداخل بيتين، أو وجـــودها علـــى هيـــئة شطر أو نصف بيت، وكثيرًا ما يسكت علماء مشهورين عن الخوض في نسبتها، أو يقع الخطأ في نسبتها.

الشواهد التعليمية:

فقد وردت في كتب النحو وشاعت شواهد غير منسوبة، لا تحمل بـــين سطورها إلا قضايا نحوية هدفها التعليم والدرس والتدريب، ومنها قوله:

إنَّ هـــندُ الجمـــيلة الحســـناءَ وَأْيَ من أتعبتَ بوعدٍ وفاءَ[1]

فقـــد صـــرّح ابـــن الشـــجري أن هـــذا البيت مصنوع لرياضة المبتدئـــين، وأعتقد أن هذا مثل لا يمكن أن يوجد في الشعر القديم قبل وضع النحو وعلوم العربية؛ لعدم وجود القواعد النحوية وقتئذٍ.

الشواهد الملغزة:

وهـــو قريب من الشواهد التعليمية، وهي لم تكن بالطبع معروفة عـــند العرب الأقحاح، فصناعة النحو لم تكن موجودة، ولم يأخذ التقعيد دوره فـــي مواكبة الحياة العربية، ولا إلمام للشعراء وقتئذٍ بموضوعه، كـــأن يُنســـب شـــعر إلى شاعر قديم يتحدث فيه عن الطائرة والهاتف

---

[1]- انظر: الإفصاح في أبيات مشكلة الإعراب ٦٥.

الجــوال، فبالطــبع ســتكون النســبة على وجه الخطأ؛ لأنه لم يتزامن الوجــودان، وجــود الشاعر القديم ووجود الهاتف والطائرة، ومثل هذا قوله:

فِي النَّاسُ قومًا يرونَ الغدرُ شيمتهم   ومــنهمُ كاذبًا في القول همّازا([1])

يــريد "فِ" أمر من "وفى يفي"، و"قومًا" مفعول "يرى"، المتعدي إلــى مفعولين، و"الغدر" مبتدأ، و"منهم" أي أكذبهم؛ لأنه من "مان يمين"، و"هــم" مفعــول، و"كاذبًــا" حال، فهنا ملمح بارز في هذا الشعر، وهو ظهــور أثر الدرس النحوي بوضوح في تراكيب البيت، مما يشي بأنه من صناعة النحاة للدرس والتعليم.

انصراف كثير من العلماء عن نسبة الشاهد:

قــد يتداول النحاة بيتًا من الأبيات ويصبح في معظم مصنفاتهم، دون أن تــتجه أقلامهــم إلــى وضع نسبة له، فهذا نتيجة أن النسبة لم تــتحقق لديهم، فتترك لعدم إلمامهم بها، خشية أن يقعوا في موقف تزل فيه الأقدام، فابن الشجري مثلا عزا كثيرًا من الشواهد إلى أصحابها في الأمالي، ويخيل لنا أن هذا منهج له، ولكنه لم يعز بعض الشواهد، وإن انفرد بنسبة بعضها، مما نسبها أبو علي الفارسي([2]).

---

[1]- انظر: الإفصاح في شرح أبيات أبيات مشكلة الإعراب ٢٢٤.

[2]- انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ١٠٧.

توهم النسبة:

لقد وقع وهم في نسبة بعض الأبيات، وصرّح بعض من العلماء علـــى ذلك، وفي ظني أن تعدد نسبة بيت من الأبيات بعضه يعد جزءًا مـــن هـــذا القبيل، وهو وهْمٌ منهم بأن البيت لذلك الشاعر، وهو لغيره، وهـــذا أمـــره مشـــهور في كتب النحو العربي، على نحو ما عُزِيَ إلى الأعشى من قوله:

فكأنـــه لَهِـــقُ السَّـــراةِ كأنـــه ... مـــا حاجِبَـــيْه مُعيَّنٌ بسوادِ

فقـــد نُسِب في المخطوطة "ط" للكتاب([1]) إليه، مع أنه ليس في ديـــوانه، ونـــص الشـــيخ عبد القادر البغدادي([2]) على أنه من الأبيات المجهولة في كتاب سيبويه، التي عُرفت بالخمسين.

وأعـــتقد أن مـــثل هذا قد وقع فيه نحاة كثيرون، على نحو ابن الشجري، حيث أنشد:

مـــن اليوم نوراها خليليّ إنها ... ســـيأتي عليها حقبة لا تزورُها

فقد نسب هذا الشعر لكثير، وعلّق الدكتور محمود الطناحي على ذلك بأن ابن الشجري أضاف إضافات جيدة للشعر المطبوع، فلا يوجد البـــيت في الديوان، ولا في مصادر النحو التي بين أيدينا([3])، وإذا ثبت أن البيت غير موجود في الديوان وفي مصادر المحقق للأمالي فهذا قد

---

[1]- انظر: الكتاب ١/ ١٦١ الهامش رقم "٢".

[2]- انظر: خزانة الأدب ٢/ ٣٧٢ .

[3]- انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ١٠٧ .

يســـهم في وقوع قدر من الشكّ في نسبة البيت لكثيِّر، اللهم إذا كان في نســبته معتمدًا على بعض المصادر التي عُدّت ضمن المفقود بعد ذلك، خاصة أن صاحب الأمالي لم يشر إلى مصادر نسبته للبيت.

***

ألفاظ النحاة في إيراد الشاهد المجهول:

يمكــن تحديد أهداف النحاة في الاعتداد بالشاهد المجهول، فمنهم مــن يعتد به، معتبرًا أنه فصيح؛ لفصاحة الناقل، وهو من شواهد اللغة، وإن كان الراوي أعجميًّا، فإنه حريصٌ على تحرّي الدقة في نقل النص بحرفيته.

وقد اتضح فيما سبق أن الراوي الثقة كان بديلاً عن جهل النسبة، إيمانًا من هذه الفئة من النحاة بأن الناقل على دراية بالنقل وأصوله، فلا إشكال في تلك الزاوية.

وهــنا تجــب الوقفة في معالجة هذا الموضوع مع ألفاظ بعض الرواة والنحاة في إيراد الشعر المجهول في كتبهم:

كتاب النوادر[1]:

القافية	الصفحة	عبارته
دائبا	٣٣٩	وأنشدنا لأعرابي
الذئبا	٤٩٣	وقال آخر
يجيبا	٥٨٠	وأنشد " أبو الحسن"

---

[1] – كتاب النوادر يحتل قيمة كبيرة في التراث النحوي، فقد نقل عنه كثير من النحاة؛ ومن هنا وقع اختيارنا عليه.

مخضبُ	٤٩٣	وقال آخر
تصيبُ	٢٨٤	وأنشدني "أبو العباس أحمد بن يحيى
فقريبُ	٤٨٤	وقال
نقائبُه	٤٨٥	وقال آخر
أقاربُه	٤٨٥	وقال آخر
عائبُه	٤٨٥	وقال آخر
النسبُ	٤٦٢	وأنشدني أعرابي
مناكبُ	١٧٣	وقال أيضًا
النجائبُ	١٧٣	وقال أيضًا
بسالتي	١٩٣	أنشده أبو زيد
صيانتي	١٩٣	أنشده أبو زيد
أنامتِ	١٩٣	أنشده أبو زيد
هامتي	١٩٣	أنشده أبو زيد
صُباحِ	٣٩٥	وقال الآخر
الرواحِ	٣٩٥	وقال بعض بني سعد أدرك الإسلام قال أبو حاتم
صدودُ	٢٢٤	قال الشاعر
اليدِ	٤٠٤	قال الشاعر
وبادِ	٥٦٤	وقال الشاعر
الودادِ	٥٦٤	وقال الشلعر

بقرْ	٢٧٣	وقــال رجــل من عبد القيس أدرك الإسلام
نثرِْ	٥٥٥	أنشــدنا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب لأعرابي
الغيَرا	٣٤٩	وأنشد
العرارا	٣٦٧	وقال
يواعِرُ	٢١٢	وقــال رجــل من بني سعد جاهلي
مرائرُ	٢١٢	وقــال رجــل من بني سعد جاهلي

تلك عينة من الشواهد مجهولة النسبة، وقد أبانت عن عبارة أبي زيد في إنشاد الشاهد، فهو:

- يذكر نسبة إلى رجل غير معين، من قبيلة ما، ويحدد عصره.
- يذكر أنشد، ويحدد عالمًا من علمائنا، على أنه روى البيت.
- يذكــر أنشــد دون تحديــد، وكأنه بعطف الفاعل المقدر على الفاعل في الشاهد السابق.
- يذكر أنشد بدون تحديد للراوي.
- يذكر "قال" أو "قال الشاعر"، أو "قال آخر"، أو "وقال أيضًا".

ومن الواضح أنه لم يعتمد منهجًا واحدًا، في ذلك.

ولــنا أن نــتوقف عــند كتاب عُني بالضرورة الشعرية؛ حيث إشــكالات في التراكيب والبنية، وهو كتاب "ضرورة الشعر" لأبي سعيد

السيرافي، نرصد فيه الشواهد المجهولة، مع ملاحظة البحر الشعري لها:

القافية	عبارته	البحر	الصفحة
غِناءُ	وأنشد الأخفش وغيره من البصريين في مدّ المقصور	الوافر	٩٧
الصحراءِ	وقال آخر	الكامل	٦٨
عجبا، أرنبا، تذهبا	ومثله	الرجز	١٣٤
الأُساةُ	على أنه أنشد "الفراء" في بعض شواهده، قول الشاعر	الوافر	٩٦، ١١٢
علجٍّ، بالعشجِّ، البَرْنِجِّ	قال	الرجز	١٥٢
المسيحا	وكقول الآخر	الرجز	١٤٦
وغادي	وقال آخر	الوافر	١٢٦
أكثرُ	–	الرجز	١٦٨
السَّفَرْ	–	الرجز	٩٢، ٩٦
أثرا	–	البسيط	١١٤

نلحظ أيضًا أنه لم تأت الأبيات على نسق واحدٍ من إطلاق إنشادها، فجاءت كالآتي:

- يذكر: وأنشد الأخفش وغيره من البصريين في مدّ المقصور، مهتمًّا بالراوي المنشد، وذكر البصريين يدل على شيوع البيت.
- ويذكر كذلك : "على أنه أنشد في بعض شواهده، قول الشاعر"، ويريد به الفراء.
- ويذكر عبارات "وقال ، وقال الآخر ، وكقوله، وأما قول الراجز ، كقول الشاعر ، غير مبالٍ، بالراوي.
- ويجيء بالمثل، فيقول: ومثله، ليدلَّ على تحقّق النظير.

أما عن البحر الشعري وهو أمر لافت للانتباه في ضرورة الشعر ، فنجد شيوع بحر الرجز ، وأن البحور الأخرى كانت قليلة الورود.

الرجز= ١٤ مرة، البحور الأخرى مجتمعة = ١٣ مرة.

ولا يختلف كتاب التبيين للعكبري، وهو كتاب معنيٌّ بالخلافات النحوية، عن سابقه، فنراه من واقع سطور مؤلفه، لا يخرج عن إيراده في البيت المجهول بالعبارات المبهمة التي لا تعبر عن النسبة إلى راوٍ أو ثقة من الثقات على هذا النحو:

القافية	عبارته	الصفحة	
الغرابا	فمن السماع قول الشاعر	٢٥٥	حجة البصريين

تكلمي	وقال آخر	٢٧٨
حقانِ	ومــن المسموع قول الشاعر	٣٤٩
بطني	كقول الشاعر	١١٦
قلبي، عني	فمـــــنه قـــول الشاعر	٤٤٥

فالعكبـــري كمـــا هـــو واضح لم يذكر الراوي أو المصدر الذي اعتمده في هذه الأبيات المجهولة، وإن كان من الواضح أن هناك بعض الأبـــيات مجهـــولة، وهي حجة للبصريين، أو الكوفيين، دون تعليق من العكبري، رغم أن هدفه في هذا الكتاب بيان وجه الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، ومثل هذا العمل يتطلب الدقة في إيراد الشاهد، خاصة المجهول النسبة، وفيما يبدو أنه كان ينشد البيت على أنه من محفوظات المدرســتين، فــرأى أنه لا داعي للاستطراد في ذكر مصدره، فتوخى الحــذر فـــي عدم تحمل مسؤولية ذلك الشعر، ولم ينسب من الشعر إلا عشرين شاهدًا تقريبًا، على هذا النحو:

الأعشـــى ١٩١، ٣٣٩، ٤٢٠، أبو ذؤيب الهذلي ٢٤١ ، الشماخ ٢٤٧، المثقب العبدي ٢٤٨، طفيل الغنوي ٢٥٣، الفرزدق٣٤٠،٢٥٤، عمـــر بـــن أبـــي ربـــيعة٢٥٥، امرؤ القيس٢٥٦، ٢٨٠، النابغة٢٧٨، ٢٨٧،٤١٣، العباس بن مرداس٢٨٧، أبو الأسود الدؤلي٣٠٠، عدي بن زيد٣٣٩، أبو زبيد ٤٠٧.

وإذا ما عكفنا على كتاب في الشعر، تكون معالجته لغوية في الغالب، نحو كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، نرى أن هناك اهتمامًا بعض الشيء بالمصدر، ويبدو دقيقًا في الإسناد إلى بعض رواته، كما هو آتٍ في بعض هذه الأمثلة من المجهول عنده:

أمثلة من كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي:

القافية	عبارته	الصفحة
أبا، خُيّبا	ما أنشده أبو عبيدة	٣٣٠
الخضابا، السحابا	وأنشد أبو سعيد المكفوف	٥١٥
عجبا، رطبا	قال	٣٦٢
تغضبُ	وأنشد يعقوب	٣٥٥، ٣٥٦
متلهِّبِ	قول الآخر	١٨٧
كوكبِ	أنشد يعقوب فيما أظن	٣٠٢
والرُّهُبِ	وقد أُنْشِدْنا عن أحمد بن يحيى	٣٠٢
ركابِ	وأنشد أحمد بن يحيى	٢٩٣
الأحدابِ، هابِ، كالكبابِ	أنشد أحمد بن يحيى في صفة الخيل	٣٤٤
كلّتِ	أنشد أبو عبيدة	٤١٢
واللاتي، لداتي	كقول الآخر	٤٢٥

	الأصمعي عن أبي عمرو	
قاتلَه	وقد أنشدوا قول الشاعر	١١٧
اللهازما، لازما	ما أنشده أبو زيد	٣٤
ومنكباها، مُرْدِمُ	ومن ذلك قول الآخر، أنشدنا محمد بن السَّرِيّ	١٨٥، ٥١٠
عالمُ	مثله ما أنشد ثعلب	٣٩٤
اللذينِ	أنشد أبو عثمان عن الأصمعي	٤٢٥
بصريّا، البحريا	وأنشد الأصمعي فيما روى عنه أبو نصر	٤٥٧

يتضح مما سبق أن هناك اهتمامًا بالمصدر في بعض الأحيان، كما أنه هناك أبيات كان الغرض منها مجرد الاستئناس، فليست شاهدًا تقوم عليه أساسه القضية النحوية، كما كانت هناك شواهد تخص المعني.

***

التقنية الحديثة والشاهد المجهول:

يسهم توافر التقنيات الحديثة بلا شكٍّ في نهضة العلم، ويُحدث طفرة في تنوع مصادرنا، التي يمكن أن تصبح متاحة للباحث، خاصة

إذا كـان بمقـدورنا الاعتماد على دقتها وسرعتها وإلمامها في البحث وتمدنا بالقدرة على تخطي عنصري الزمان والمكان.

ومـا نـُؤاخذ عليه في خدمة لغتنا العربية إهمالنا بعض الشيء لجـوانب تكنولوجية وخدمات عصرية تخدم لغتنا، كتابةً واستماعًا، فإنّ مَـن يُقـبل علـى سدّ هذا الفراغ وملاحقة العصر قد ينتمي إلى حيز الأعمال التجارية والشركات الحاسوبية.

وإذا مـا كنا تحدثنا في بدء البحث عن غياب التقنية في تسجيل الشـعر، وما ترتب عليه من جهل بالقائل وتداخل في الأبيات فحريٌّ بنا في ذلك العصر من تجاوز ذلك الأمر، بتسجيل التراث العربي في تلك الفتـرة المليـئة بالأحداث التي تهمنا وتهم تلك اللغة العربية التي نحن مشـغولون بأمـرها، ولا بـدّ من توجه قومي لذلك، ومثالنا من صنعه المجمّـع الثقافـي بأبـي ظبـي بدولـة الإمارات العربية، في إصدار الموسـوعة الشـعرية، التي لها من الفضل في البحث والتحقيق ما لا يغفله مَن كابد وجاهد في التوصل لنسبة بيت أو إتمامه.

وإذا كـان المجهول كثيرًا في زمن الخمسينيات والستينيات لفقد التقنـية، فإن المجهول سوف يتضاءل ويقلّ بفضل وجود آليات البحث وتكنولوجـيا المعلومات، التي أزالت كثيرًا من الفجوة المعلوماتية التي نعايشـها، وقـد لمست ذلك في بعض التحقيقات التي أجريتها باستخدام بعضـها، ومـا على المؤسسات العلمية والقوى الفكرية أن تعتمد هذه المصـادر أو بعضها في آليات البحث العلمي، والاعتراف بقيمتها، فلا يكاد يؤمن أحدنا بها على أنها مصدر من مصادر بحوثنا.

وقــد قمت في الواقع بجمع كل الشواهد المجهولة، ورتبتها وفق القافــية، وسوف أقوم بنشرها في القريب العاجل، لكن وكانت الصدفة البحــتة أن بعضًا من هذا المجهول بمراجعة بعض عناصر التكنولوجيا الحديثة عثرت له نسبة، وورود في بعض الكتب، فإذا لم يهتد المحققون السابقون إلى نسبة لهذه الأبيات لفقد تلك العناصر، فهذا أمر طبيعي.

وسأضــرب أمثلة مما شاع على أنه مجهول، وأحاول أن أقيسه على الموسوعة الشعرية سابقة الذكر:

يــا عَنْــزُ هــذا شَــجَرٌ ومــاءُ

عَاعَــيْتُ لــو يَنْفَعُنِــي العَــيعَاءُ([1])

فالرجــز لأعرابــي، وإن كانت النسبة ما زالت مبهمة، إلا أنه تقريب نحو العلم بها.

قوله:

وذِكْــرها هــنَّتْ ولات هَــنَّتِ([2])

الرجز للعجاج، والمصادر التي بين أيدينا على أنه مجهول.

قوله:

يَــنفَحْنَ مِــنْهُ لَهَــبًا مَــنفُوحًا

١- وهو بدون نسبة في أوضح المسالك ٩٠/٤، والمقاصد النحوية ٣١٣/٤.

٢- بدون نسبة في همع الهوامع ١/ ٧٨ .

لمُعايِــــرِي لا ذاكــــيًا مقْــــدوحا([1])

الرجز لأبي النجم العجلي.

وإنْ رأيــــتَ الحجـــيجَ الـــرّوادِدا

قواصِـــرًا بالعمــر أو موادِدا([2])

وهو لرؤبة بن العجاج.

قول ابن عبد ربه الأندلسي (٢٤٦هـ- ٣٢٨هـ، فهو محدَث)([3]):

ويَلْمٍّ سَعْدٍ سَعْدا([4])

قوله:

وجَعَلــــتْ أوصــــابُها تعــــتادُها

فَهْــي زرُوعٍ قــدْ دنــا حصادُها([5])

روي في الموسوعة الشعرية:

وجَعَلَــــتْ اســـتقامها تعــــتادُها

فهــي زرعٌ قــد دنــا حصـــادُها

---

[1]- مجهول في سر صناعة الإعراب ١/ ١٧٩، وشواهد الشافية ٤٢٠ وغيرها.

[2]- مجهول في الخصائص ١/ ١٦١، ٣/ ٨٧، والنوادر ١٦٤.

[3]- كانـت وفاة ابن جني توفي سنة ٣٠٢هـ أو ٣٩٢ وغير ذلك: انظر: مقدمة الخصائص١/ ٩.

[4]- مجهول في : سر صناعة الإعراب١/ ٢٣٥ ، والخزانة ٣/ ٢٧٨.

[5]- مجهول في ابن يعيش ٥/ ١٠٣.

وهو لأيمن بن خريم الأسدي.

قوله:

حتّـــى إذا اشْـــتَال سُهَيلٌ في السَّحَرْ

كَشُـــعْلَةِ القـــابسِ تَرْمِي بالشَّرَرْ[1]

والرواية في الموسوعة:

ولاح للعـــين ســـهيل فـــي ســـحر

كشـــعلة القـــابس ترمـــي بالشـــرر

وهـــو لأبي محمد الفقعسي، وقد عاصر حروب الردة، ولم يذكر تاريخ وفاته.

قول طرفة بن العبد:

أَصَحَوْتَ اليومَ أمْ شاقتْكَ هِرْ[2]

قول علي بن الجهم:

ما لكَ منْ شيْخِكَ إلاّ عملُهْ[3]

---

[1]- مجهـــول في: المنصف ١/ ٧٥، واللسان (شول) ١١/ ٣٧٦، والممتع في التصريف ١/ ١٩٢.

[2]- مجهول في: الخصائص ٢/ ٣٢٠، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٥.

[3]- مجهول في : الكتاب ٢/ ٣٤١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٧٢وغيرهما.

إشكالية المجهول في الكتاب والتقنية الحديثة:

هناك أبيات شواهد في كتاب سيبويه مجهولة النسبة، وقد اختلف في عددها، فكان الظن في المصادر القديمة بأنها خمسون بيتًا، وعرفت لــذلك بالأبــيات الخمسين، من هذا الخبر الذي ساقه الجرمي، من أنه عــرف نســبة ألف بيتٍ، ولم يهتد إلى معرفة خمسين، ونتيجة لمقولة الجرمي، ذهب بعض الباحثين[1] إلى أننا لا نقطع بأن سيبويه قد نسب جمــيع الأبــيات المنســوبة فــي كتابه إلى قائليها، وإنما هو من عمل الجرمــي وغيــره، فقــد شارك العلماء سيبويه بناء على هذا في نسبة الأبــيات، وقــد تداخلت تلك النسب في المخطوطات، فلم يدر ما نسبه سيبويه، وما نُسب من بعده.

كمــا أن بعــض من الباحثين في زمننا يذكر أن هناك خطأً في إطــلاق صــفة الخمــسين عليها، لأنها أكثر من ذلك العدد، فهي عنده ١٠٨، بيــتًا مجهــولا[2]، وإن أحصى شواهد الكتاب فوصلت إلى ألف وســتة وخمســين بيــتًا، وهــو يقارب ما ذكره الجرمي من أنها ألف وخمســون، وأيًّــا كــان العدد المجهول إذا كان خمسين، أو أزيد، فإن المجهول في زمننا لا يعني بالضرورة أنه كان مجهولاً في زمن سيبويه والجرمــي؛ فلربما توجد لهذه الأبيات المجهولة في وقتنا هذا نسبة لكننا

---

[1]- انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٨٣.

[2]- انظر: شواهد سيبويه ٢١٥.

غيــر قــادرين على التوصل إليها؛ لفقدان كمٍّ كبير من تراثنا، وخاصة كتب الأوائل.

وقد جمعت هذه الأبيات، وحاولت الإفادة من تقنيات العصر في التوصل إلى ما لم يستطع أن يقوم به شيخنا المحقق الأستاذ عبد السلام هارون؛ لظروف عصره التي سبق تناولها، وهي كالتالي:

قوله:

ومُشَــجَّجٌ أمَّــا سواءُ قذالِه إلا رواكِــدَ جمــرُهنَّ هَــباءُ
بادَتْ وغيَّرَ آيَهنَّ مع البِلَى فــبدا وغيَّــرَ سارَهُ المَعْزاءُ([1])

قوله:

فــلا تَجعلي ضيفَيَّ ضيفٌ مُقَرَّبٌ وآخــرُ مَعْزولٌ عنِ البيتِ جانبُ([2])

قوله:

علــيَّ دماءُ البُدْنِ إن لم تُفارقي أبــا حَرْدَبٍ ليلاً وأصحابَ حَرْدَبِ([3])

---

[1]- البيت مجهول في الكتاب ١/ ١٧٣، وهو للشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه، وشرح أبيات سيبويه١/ ٣٩٦، وأساس البلاغة ٢٧، ٤٢٨، ٤٣٣.

[2]- البــيت نسب في الكتاب ٢/ ١٠ لرجل من بني قشير دون تحديد له، وهو للعجير السلولي في الخزانة ٣٤/٥، وشرح أبيات الكتاب ١/ ٥٣٥، ولأبي طالب في شرح المفصل٦/ ٧١.

[3]- النســبة في الكتاب ٢/ ٢٥٥ مبهمة، فهي لرجل من بني مازن، وهو لمالك بن الريب في ديوانه٢٧، وشرح أبيات سيبويه١/ ٥٢٨.

قوله:

كـم فهـيمٍ مَلِكٍ أغرَّ وسُوقةٍ حكَـمٍ بأرْدِيـةِ المَكارمِ مُحْتَبي([1])

"وقد نص على أنه من الخمسين."

قوله:

فلسـت أُبالي بعدَ يومٍ مُطَرِّفٍ حُـتوفَ المنايا أكثرتْ أو أقلَّتِ([2])

"وقد نص على أنه من الخمسين."

قوله:

أمَّـا الـنهارُ ففـي قَيْدٍ وَسِلْسِلةٍ والليلُ في قَعْرِ مَنْحُوتٍ من السَّاجِ([3])

"وقد نص على أنه من الخمسين."

قوله:

وقـد عَلِمَ الأقوامُ ما كان داءَها بِثَهْلانَ إلا الخزيُ مِمَّنْ يقودُها([4])

وعلّق المحقق: ولم أجد للبيت نسبة.

---

[1]- البيت من الخمسين كما صرح الشيخ عبد السلام هارون، في الهامش رقم (٣)، في الكتاب ٢/ ١٦٧، ولكنه للفرزدق في ديوانه ٣٥/١، وشرح أبيات سيبويه١/ ٥٠٣.

[2]- البيت من الخمسين في الهامش رقم (٦) من الكتاب ٣/ ١٨٥، وهو لمليح بن علاق القعيني في شرح أبيات سيبويه ١٤٩/٢.

[3]- البـيت مـن الخمسين في الهامش رقم (٥) في الكتاب ١/ ١٦٠، وهو للجَرَنْفَش بن يزيد الطائي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٣٧.

[4]- البيت مجهول في الكتاب ١/ ٥٠، وهو لمغلس الأسدي في شرح أبيات سيبويه ٢٧٨/١.

قوله:

يــا أضْــبُعَا أكَلَتْ آيارَ أحمِرَةٍ ففــي البطونِ وقد راحتْ قراقيرُ[1]

"وقد نص على أنه من الخمسين."

قوله:

متــى تَــرَ عَينَيْ مالكٍ وجِرانَه وجَنبَــيْه تَعْلَــمْ أنَــه غيــرُ ثائرِ
حِضَــجْرٌ كأُمِّ التوْأمَيْنِ تَوكَّأَتْ علــى مِــرْفَقَيْها مُسْتهِلَّةَ عاشِرِ[2]

"وقد نص على أنهما من الخمسين."

قولها:

هــي ابنــتُكم وأخــتُكمُ زَعَمتمْ لَثَعْلَــبةَ بــنِ نَوْفَلِ ابنِ جَسْرِ[3]

"وقد نص على أنه من الخمسين."

قوله:

هَنِيــئًا لأربــابِ البيوتِ بُيُوتهمْ وللعَــزَبِ المســكينِ ما يتلمَّسُ[1]

---

[1]- البــيت مــن الخمسين في الهامش رقم (١) وهو لجرير الضبي في اللسان (أير)٤/ ٣٦، ولرجل من بني ضبة في الحيوان٦/ ٤٤٧.

[2]- الشــعر مــن الخمسين في الهامش رقم (٢) في الكتاب ٢/ ٧١، وهو لسماعة النعامي في شرح أبيات سيبويه ١/٥٩٢.

[3]- البيت من الخمسين في الهامش رقم()، وهو لفارعة بنت معاوية في شرح أبيات سيبويه٢/ ٢٩٣.

وعلق بقوله :"لم يعرف قائله".

وقوله:

كِـرامٌ حـينَ تَـنكفِتُ الأفاعي إلـى أجْحلـرهنَّ من الصَّقيعِ[2]

وقوله:

وإنِّـي بِما قد كلَّفَتْني عَشيرتي مِنَ الذَّبِّ عن أعراضِها لَحَقيقُ[3]

قوله :

هـل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخاعَونِ بن مِخْراقِ[4]

قوله:

ولمَّـا رأونـا باديًـا رُكباتُـنا على موْطِنٍ لا نَخْلِطُ الجِدَّ بالهَزَلِ[5]

قوله:

---

[1]- مـن المجهـول في الكتاب ١/ ٣١٨ هامش (١)، وهو لأبي الغطريس الهدّادي في شرح أبيات سيبويه١/ ١٩٣.

[2]- مجهـول فـي الكتاب الهامش رقم (٢)، وهو لخالد بن أبي فهر في شرح أبيات سيبويه٢/ ٣١٦.

[3]- مجهول في الكتاب هامش رقم (٣)، وهو لغيلان بن حريث في شرح أبيات سيبويه٢/٤٤١

[4]- البـيت لرجل غير معين من قيس عيلان في الكتاب ١٧٠/١، وهو لجرير أو تأبط شرًا أو جابر بن رألان في الخزانة٢١٥/٨ أو جرير بن الخطفي في المقاصد النحوية ٥١٣/٣.

[5]- البيت مجهول في الكتاب٣/ ٥٧٩، وهو لعمرو بن شأس الأسدي في شرح أبيا تسيبويه٢/ ٢٤٣.

وأقْـبِلْ على رَهْطِي ورهطِك نَبْتَحِثْ مَساعينَا حتَّى ترى كيف نفْعَلا[1]

ونص المحقق على أنه من الخمسين.

فقالَ امكُثِي حتّضى يَسارِ لعلّنا نحـجُّ معًـا قالتْ أعامًا وقابلَهْ[2]

قوله:

غيـرَ أنَّـا لـم تأتِـنا بيقـينٍ فَتُرَجِّــي ونُكْثِــرُ التَّأمــيلا[3]

قوله:

ولســنَا إذا عُـدَّ الحَصَى بِأَقِلَّةٍ وإنَّ مَعَـدَّ الـيومَ مُودٍ ذليلُها[4]

وقد نص على أنه من الخمسين.

نَعـاء ابنَ ليلى للسّماحة والنّدى وأيدي شَمالٍ بارداتِ الأناملِ[5]

---

[1] - البيت من الخمسين في الكتاب ٣/ ٥١٣، الهامش رقم (٥)، وهو للنابغة الجعدي في شرح أبيات سيبويه٢/٢٥١.

[2] - البيت مجهول في الكتاب٣/ ٢٧٤، الهامش رقم (٥)، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١١٧،

[3] - البيت لبعض الحارثيين في الكتاب٣/ ٣١دون تحديد، وهو للعنبري في ابن يعيش٧/ ٣٦.

[4] - البيت من الخمسين في الكتاب٣/٢٥١، وهو للأعشى في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٣٨، وما لا ينصرف٥٩، والمقتضب ٣/٣٦٣.

[5] - البـيت مجهول في الكتاب٣/ ٢٧٢، وهو للفرزدق في ديوانه٦٥، وشرح أبيات سيبويه٢/ ٢٣١.

قوله :

فكــم قــد فاتَنــي بطــلٌ كمــيٌّ ويـاسِــرُ فتــيةٍ سَــمْحٌ هَضــومُ([1])

وقد نص على أنه من الخمسين.

قوله:

ألــمْ تسْـألْ فَتُخْبِــرَكَ الرسومُ علــى فِــرْتاجَ والطَّلَلُ القديمُ([2])

وقد نص على أنه من الخمسين.

فأمَّــا كَــيِّسٌ فــنَجا ولكــنْ عَسَــى يَغْتَــرُّ بي حمِقٌ لَئيمُ([3])

قوله:

فلســتُ بشــاويٍّ علــيه دمامةٌ إذا ما غدا يَغْدُو بقَوْسٍ وأسهُمِ([4])

قوله:

---

[1]- البيت من الخمسين في الكتاب٢/١٦٦، الهامش رقم(٣)، وهو للأشهب بن زميلة في شرح أبيات سيبويه١/٥٧٥.

[2]- البـيت من الخمسين في الكتاب٣/٣٤، الهامش رقم(٣)، وهو للبرج بن مسهر الطائي في شرح أبيات سيبويه٢/١٥٣، واللسان(فرتج)٢/٣٤٤.

[3]- البيت مجهول في الكتاب٣/١٥٩، وهو للمرار بن سعيد الأسدي في شرح أبيات سيبويه٢/ ٦٣.

[4]- البيت مجهول في الكتاب٣/٣٦٧، وهو ليزيد بن عبد المدان في شرح أبيات سيبويه٢/٢٦٨

أَمِــنْ عَمَــلِ الجِرَّافِ أمسِ وظُمٍ وعُدْوانـــه أعتَبْـــتُمونا براسِــمِ
أمِيــرَيْ عــداءٍ إن حَبَسنا عليهما بهــائمَ مـــالٍ أودَيَـــا بالبهائمِ[1]

قوله:

ألا رُبَّ مَــنْ تَغْتَشُه لكَ ناصحٍ ومُــؤتَمَنٍ بالغــيبِ غيرِ أمينِ[2]

قوله:

لهـــا بحَقَــيلٍ فالنُّمَيرَةِ مَوْضِعٌ تَرَى الوحْشَ عُوذاتٍ به ومَتالِيا[3]

قوله:

إذا رأتنـــي سَـــقطتْ أبصـــارُها
دَأْبَ بكـــارٍ شـــايَحتْ بِكارُها[4]

قوله:

---

[1]- الشـــعر مجهـــول فـــي الكتاب٢/ ١٥٠، وهو لعبد الرحمن بن جهيم في الخزانة ١٩٦/٢، وشرح أبيات سيبويه١/ ٥٣٠.

[2]- البيت مجهول في الكتاب١٠٩/٢، وهو لعبد الله بن همام في حماسة البحتري١٧٥.

[3]- البــيت مجهول في الكتاب ٣/ ٦١٩، وهو للراعي النميري في ديوانه٢٨١، وابن يعيش٥/ ٧٦.

[4]- الشـــعر مجهول في الكتاب ١/ ٣٥٧، وهو لحريث بن غيلان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٢.

مَناعِها من إبلٍ مَناعِها[1]

***

ممـــا سبق يتبن لنا اختلاف أمر الشاهد من مجهول إلى معلوم، وذلـــك وفــق مـــا يتوصل إليه بالدليل على أنه منسوب، غير أن أيدي المحققين لم تدرك تلك نسبته، وهذا لا يعيب عمل المحققين الأكفاء، كما ذكـــرنا؛ لأن أمرهم خاضع لظروف عصرهم وما يمتلكون من مقومات التحقـــيق، وعلى هذا يمكن مراجعة المجهول من شعرنا وذلك كل فترة من الزمان ولا شكّ أننا سنتوصل إلى نسبة له، فهو مثل المختبئات من الحفريات التي يبحث عنها المشتغلون بالآثار.

***

---

[1]- الشعر مجهول في الكتاب ١/ ٢٤٢، وهو لراجز من بكر بن وائل في شرح أبيات سيبويه٢/ ٢٩٨.

الفصل الثاني

تعدد روايات موضع الشاهد النحوي

وأثره في تنمية الفكر النحوي

أسباب تعدد روايات الشاهد الشعري:

١- التصحيف والتحريف:

لعب التصحيف والتحريف دورًا مهمًا في تعدد روايات الشاهد الشعري، وهذا نتيجة لخصائص الكتابة العربية وقتئذٍ، تلك التي لا تعرف نظام النقط والشكل، مما أحدث لبسًا في قراءة النص، كما أن الخط العربي ليس موحّدًا، فلقد تعددت الخطوط من كوفي وفارسي ونسخٍ إلى آخره، ما أثر في القارئ وسلبه القدرة على القراءة الصحيحة، فيضطر إلى تخمين الكلمة، وقد يقوده إلى الخطأ ووضع كلمة مشابهة في الخط لما هو مخطوط، يؤكد هذا ما يحدث لبعض المحققين اليوم، ومنه قول ابن مقبل:

يَعْلُونَ بالمَرْدِ قُوشِ الوَرْدِ ضاحيةً   على سعابيبِ ماءِ الضالةِ اللَّجزِ[1]

وبمراجعة البيت في الديوان نجد أنه من قصيدة نونية، والصحيح: الضالة اللجن[2].

---

[1]- انظر : ديوان ابن مقبل٣٠٧ ، والصحاح (لجز) ٧٥٧/٢ ، واللسان (لجز) ٤٠٤/٥، وفيه: "هكذا أنشده الجوهري، قال ابن بري: وصوابه: ماء الضالةِ اللجنِ".

[2] - انظر : فصول في فقه العربية ٨٩ ، ٩٠.

وقـــد يكـــون تصحيف الرواية وتحريفها من خطأ السامع لا من خطأ الخط، فروي من ذلك في كتاب الأضداد لأبي الطيب اللغوي: "وحكـــي يقـــال: بـــرَّدت الماء من البرد، أي جعلته باردًا، وبردته: سخنته، قال وأنشدنا بعضهم:

شـــكتِ البردَ في المياه فقلنا   بَـــرِّديه توافقـــيه سخينا([1])

قال قطرب: معنى برديه في هذا البيت: سخنيه، وقال أبو حاتم: هـــذا خطـــأ، إنمـــا هو بل رديه، من الورود، ولكنه أدغم اللام في الـــراء، كما يقرأ: (كلا بل ران على قلوبهم)، قال أبو الطيب: وهذا الصحيح، وبه يستقيم معنى البيت"([2]).

- اللهجات العربية:

فالشعر العربي كان يروى مشافهة، وينتقل إلى القبائل الأخرى، ولهـــا خصائص لهجية مختلفة، فتحرف بعض هذا الشعر على لسانها؛ ليســـتقيم مع لهجتها الخاصة، ولقد ورد لنا هذا وذاك؛ أي ما قيل على لسان الشاعر، وما نقل إلينا عن هذه اللهجة بعد أن انحرف، ولقد أشار ابن هشام إلى ذلك بقوله: "كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلٌّ يتكلم على مقتضى سجيته التي فطـــر عليها، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات"([3])، على نحو قول قيس بن زهير:

---

[1]- انظر أضداد أبي الطيب ٨٦/١

[2]- انظر: فصول في فقه العربية ٨٩.

[3]- انظر : المزهر ٢٦١/١، وفصول في فقه العربية ٨٧.

ألــم يأتــيكَ والأنــباءُ تَنْمــي   بمــا لاقتْ لَبونُ بني زيادِ([1])

حــيث جعلــه سيبويه مجزومًا من الأصل؛ أي جاريًا في الجزم علــى الأصــل من حذف الحركة لا الحرف، وهذا تخريجه، وتلك لغةٌ لــبعض العرب، يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله، ولكن هــناك روايات أخرى يمكن الاعتداد بها، نحو: وهل أتاك، وألم يأتِكَ، وألم يَبْلغْكَ، ولا شاهد على هذه الروايات.

ولا نــريد بهــذه الروايات أن نثبت صحتها وبطلان رواية "ألم يأتــيك"، ولكــن فقــط نبين إمكانية إسهام لهجة من اللهجات في صنع روايــة، وقــد تكــون الروايات: هل أتاك، وألم يأتك، وألم يبلغك، هي المحرّفة على لسان قوم من العرب، ورواية "ألم يأتيك" هي الأصل.

وكذا قول تميم بن مقبل:

لا يُــبْعِدِ اللهُ أصحابًا تركتُهُمُ   لم أدرِ بعد غداةِ الأمسِ ما صَنَعْ([2])

فيستشهد النحاة بهذا البيت على حذف واو الجماعة، كما تحــذف الواو الزائدة إذا لم يرد الترنم، وذلك على لغة قيس وأسد، وفــي الديــوان "صنعوا"، ولا شاهد عليه، وهذا دليل على أن لهجة القبيلتين قيس وأسد ضربت بسهم في تحريف البيت.

---

[1]- انظر البيت في الكتاب٣/٣١٦، والخزانة٨/٣٥٩.

[2]- انظر: الديوان١٦٨، والكتاب٤/٢١١.

تنقيح الشعر:

يذكــر لــنا الــرواة أن الشعر كان يؤدى عن طريق الارتجال، وطــريقٍ آخرَ هو طريق التروي، فالشاعر ينقّح شعره، مثلما قيل عن حولــيات زهيــر، تلــك لتي أُلِّفتْ ثم نقحَّها، وهناك احتمالٌ أن الشعر ورحلته مع الشاعر نفسه قد تعرض للتغيير، فيبدل كلمةً مكان كلمة، أو عبارةً مكان أخرى.

- الشفاهية:

جــاء معظــم الشعر العربي القديم عن طريق الرواية الشفاهية، حــيث كــان ينشــد، إمارة ذلك عبارة النحويين في إيراد الشاهد: أنشد الشــاعر، وهي تعطي فرصة لسقط بعض الكلمات من ذاكرة الراوي، مما يجعله بحكم خبرته يضع كلماتٍ من عنده، تتوافق والوزن والمعنى لمــا هــو منسي أو متروك لسببٍ ما. كما أن "الطريقة التي تعمل بها الذاكــرة اللغــوية في أشكال الفن الشفاهي جد مختلفة عما تخيله عامة الكتابيين في الماضي، ففي الثقافة الكتابية يتم الحفظ الحرفي عمومًا من خــلال نصٍّ يعود إليه الحافظ كلما دعت الضرورة كي يحسن مستوى حفظــه ويختبــره . . . أما كيفية التثبت من هذا الحفظ قبل أن تعرف التســجيلات الصوتية فأمر غير واضح"[1]. وقد أجريت تجارب على ذاكرة الشعراء الشفاهيين بتسجيل بعض من أناشيده، وكلٌّ زعم أنه قادر على إعادة غناء روايته للأغنية سطرًا سطرًا وكلمة كلمة في أي وقت،

[1]- انظر: الشفاهية والكتابية١٢٧.

ولكن بتسجيل أدائهم للكلمات التي يزعمون أنها متطابقة عند غنائهم لها عــدة مرات ونقارن بعضها ببعض، فإننا نجد أنها ليست متطابقة على الإطلاق([1]).

- سَعة اللغة:

فاللغـــة العربية تجوِّز للمتكلم أن يأتي بوجوه مختلفة، خاصة أن الشعر في حاجة إلى ذلك؛ لتقيده بالوزن والقافية.

كمـــا أن التـــرادف – والعـــربية تعرفه على آراءٍ([2]) – يعطي الفرصة للراوي كي يستبدل كلمةً بأخرى.

- انحراف الرواية لمطابقة القياس:

فالحرص على إقامة القياس كان مسيطرًا على أذهان النحويين، فيضطرون – حسب ما ورد – إلى تحريف الشاهد، ومن ذلك قول عبد الرحمن بن حسان:

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها   والشرُّ بالشرِّ عند اللهِ مثلانِ([3])

الشاهد على حذف الفاء للضرورة، غير أن الأصمعي([4]) أنشد:

مَنْ يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ يشكرها

---

[1]- انظر : الشفاهية والكتابية ١٣٢.

[2]- انظر في تفصيل تلك القضية: فصول في فقه العربية٣٠٩.

[3]- وينسب كذلك لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨ ، وانظر: المقتضب٢/٧٢، والكتاب ٣/٦٥، والخزانة٢/٣٦٥.

[4]- انظر: فصول في فقه العربية٨٨.

وذكر أن النحويين صنعوا الرواية الأخرى.

وذكر أبو زيد[1] في نوادره شيئا مما يصنعه النحويون ليعرفوك كيف مجراه متى وقع في الشعر، وهذا وغيره تحريف للروايات الصحيحة، أو قل زيادة روايات لم يكن لها وجود في الأصل.

ومثال ذلك أيضًا ما ذكره ابن الأنباري في منع "أنْ" في خبر "كاد" بقوله: "وأما حديث (كاد الفقرُ أن يكونَ كفرًا) فإنه من تغييرات الرواة؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أفصحُ مَنْ نطقَ بالضاد"[2].

- نصرة مذهب على مذهب:

عندما وجد الخلافُ المبكر طريقَه نحو النحو واللغة سعى فريق لوضع الشعر لنصرة مذهبٍ على آخر، كما يقول السيوطي: "وضع المولدون أشعارًا ودسوها على الأئمة، فاحتجوا بها ظنًّا أنها للعرب . . . ومن الأسباب الحاملة على ذلك نصرة رأي ذهب إليه، وتوجيه كلمة صدرت منه"[3]، ولنا أن نتخيل مجموعة الأبيات التي بها تعدد في الرواية ومغالاة كل فريق في الاعتداد برواية توافق مذهبه، وتتوحَّد مع أصوله النحوية، ليس فقط على مستوى الظن بتلك الروايات، ولكن شهرتها وشيوعها رغم قلة حجم هذه الظاهرة على ما سيأتي في موضعه.

---

[1]- انظر: النوادر ٣١ .

[2]- انظر: الإنصاف٤٥٣.

[3]- انظر: الاقتراح ٢١ .

- تعدد المصادر:

تعـددت المصـادر للشواهد الشعرية النحوية، من بين مدوّنات ومشـافهات، ولقـد عـرض البغدادي([1]) قائمة للموارد التي اعتمدها اللغويون، وهي:

- كتب النحو: فكثيرا ما كان يتردد في مصنفاتهم "ومثل ذلك بيت الكتاب"، يريدون كتاب سيبويه وغير ذلك.
- شـروح الشـواهد: مـثل شرح أبيات الكتاب للنحاس وللأعلـم الشـنتمري وغيرهما، وشرح أبيات إصلاح المنطق ليوسف بن السيرافي إلى غير ذلك.
- دفاتر أشعار العرب، وهي قسمان؛ دواوين ومجاميع، فالـدواوين كديـوان امـرئ القيس وعلقمة وطرفة، والمجامـيع نحـو النوادر لأبي زيد و الأعرابي وأبي علـي القالـي، والأمالـي للقالـي والصولي والسيد المرتضى المسماه بالغرر والدرر.
- مـا يـرجع لفن الأدب: مثل البيان والتبيين للجاحظ، والشـعر والشـعراء والكامـل والعقد الفريد وديوان المعاني لأبي الهلال العسكري.

---

[1]- انظر: الخزانة (طبعة بولاق) ١/٨.

- ما يرجع إلى كتب السير وكتب الصحابة وأنساب العرب: نحو سيرة ابن هشام والإصابة لابن حجر والاستيعاب لابن عبد البر.
- ما يرجع إلى طبقات الشعراء: نحو المؤتلف والمختلف للآمدي والموشح للمرزباني.
- ما يرجع إلى كتب اللغة نحو: الجمهرة واللسان والصحاح والقاموس المحيط والعباب.
- ما يتعلق بأغلاط اللغويين نحو: التنبيه على أغلاط الرواة لعلي بن حمزة البصري وأغلاط النبات لأبي حنيفة الدينوري وأغلاط إصلاح المنطق لابن السكيت.
- كتب الأمثال، نحو أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام والفاخر للمفضل الضبي ومجمع الأمثال للميداني.
- كتب الأماكن والبلاد، نحو المعجم فيما استعجم لأبي عبيد البكري ومعجم البلدان لياقوت الحموي.

***

حجم الظاهرة:

بات أمرًا محققًا أن تكثر الشواهد النحوية، وتتعدد الرؤى والاتجاهات لدراستها، قديمًا وحديثًا، وصار من الصعب كذلك إدراكها وإحصاؤها لغزارة مادتها، وسَعة مصادرها، مما يجعلنا نعمد إلى معاجم الشواهد النحوية، ولقد وقع الاختيار على المعجم المفصل في

شــواهد الــنحو الشعرية[1]؛ لأنه يعد من أحدث المعاجم وأقدرها على ملاحقــة الطبعات الجديدة لكتب النحو ودواوين الشعر ومصادر التراث عامــة، وإن تــرك شــواهد لــم يقم بتسجيلها؛ لأسباب ترجع إلى عدم توافرها وقتئذٍ.

ولقــد اهتم الباحث بمعرفة النسبة الكلية للشواهد في المعجم، من ناحــية، ومعرفة نسبة التعدد في الرواية من ناحية أخرى؛ للوقوف أمام حجم الظاهرة، ثم دراسة هذه المخرجات للتوصل إلى نتائج فرضية لما يمكــن أن تشــكله من خطورة في الفكر النحوي، ومن المفيد أن نضع جدولاً يوضح من واقع المعجم هذا التعدد.

جدول (١)

يبين مواضع التعدد في الرواية كما ورد في المعجم

ش[2]			ش			ش			ش		
ج	ص	ق	ج	ص	ق	ج	ص	ق	ج	ص	ق
١	١٣	٤	١	١٨	١	١	١٩	٢	١	٢٠	١
١	٢١	٢	١	٢٤	٢	١	٢٥	٣	١	٢٦	٢
١	٢٩	١	١	٢٩	٢	١	٣٢	٢	١	٣٣	٣

---

[1]- للدكــتور إميل يعقوب، وقد اعتدنا على الطبعة الطبعة الأولى بدار الكتب العلمية ببيروت عام ١٩٩٢م.

[2]- الرموز: (ش) بيانات الشاهد في المعجم – (ج) الجزء – (ص) الصفحة – (ق) رقم الشاهد في الصفحة.

١	٣٤	٣	١	٣٩	٣	١	٤٢	١	١	٤٤	٢
١	٥٢	٥	١	٦٥	١	١	٨٦	٤	١	٩٣	١
١	٩٣	٢	١	٩٣	٣	١	١٠٤	١	١	١١٣	٣
١	١١٨	٤	١	١٢٥	٣	١	١٣٢	٣	١	١٣٣	٥
١	١٣٧	١	١	١٣٨	٥	١	١٤٠	٤	١	١٤٢	٢
١	١٥٠	١	١	٢٠٩	٤	١	٢١٠	١	١	٢١١	١
١	٢٢٠	١	١	٢٢١	٣	١	٢٤٢	٢	١	٢٤٥	٤
١	٢٤٥	١	١	٢٤٥	٢	١	٢٤٦	٢	١	٢٤٨	٢
١	٢٥٥	٥	١	٢٦٥	٤	١	٢٦٨	٤	١	٢٦٩	٢
١	٢٧٠	٤	١	٢٧٧	٣	١	٢٨٤	٢	١	٢٩١	٣
١	٢٩٤	١	١	٢٩٩	٢	١	٣١٩	١	١	٣٢٣	٣
١	٣٢٥	١	١	٣٣٣	٤	١	٣٣٥	٤	١	٣٤٦	٢
١	٣٥٣	٣	١	٣٥٥	٤	١	٣٦٥	١	١	٣٧٨	٢
١	٣٧٩	٢	١	٤٠٦	٤	١	٤٤٦	٢	١	٤٦٠	٣
١	٤٦٩	١	١	٤٧٢	٢	١	٤٨٢	٣	١	٤٨٣	٣
١	٤٩١	١	١	٤٩١	٣	١	٤٩٥	٤	١	٥٠٤	١
١	٥٠٩	٢	١	٥١٢	٣	١	٥١٦	٤	١	٥١٨	٣
١	٥٢٥	٤	١	٥٣٢	٣	١	٥٣٥	٣	١	٥٣٩	٢
١	٥٤١	١	١	٦٨	٤	٢	٥٦٧	٢	٢	٥٦٨	٢
٢	٥٦٩	٣	٢	٥٦٨	٢	٢	٦١٤	١	٢	٦٢٨	٣

٢	٦٣٠	٤	٢	٦٣٢	١	٢	٦٣٨	١	٢	٦٤١	٤
٢	٦٧٦	١	٢	٦٨٣	٣	٢	٦٨٤	١	٢	٦٩٣	٢
٢	٦٩٥	٤	٢	٦٩٨	١	٢	٧٠٥	٢	٢	٧١٢	١
٢	٧١٤	٢	٢	٧١٥	٣	٢	٧١٨	٤	٢	٧٣٠	٤
٢	٧٣٨	٢	٢	٧٤١	٢	٢	٧٤٣	٣	٢	٧٥١	١
٢	٧٥٤	٣	٢	٧٥٩	٤	٢	٧٦٤	١	٢	٧٦٤	٤
٢	٧٨٣	١	٢	٨١٣	١	٢	٨١٦	٢	٢	٨٢٠	٣
٢	٨٢٧	٥	٢	٨٤٢	١	٢	٨٤٧	١	٢	٨٥٠	١
٢	٨٥٥	١	٢	٨٥٧	٣	٢	٨٦٨	٣	٢	٨٧٨	١
٢	٨٨٢	١	٢	٨٩٩	٤	٢	٩٠٧	٤	٢	٩١٠	١
٢	٩٢١	٢	٢	٩٢٣	١	٢	٩٢٨	١	٢	٩٢٩	١
٢	٩٢٩	٣	٢	٩٣٩	١	٢	٩٤٠	٤	٢	٩٥٢	١
٢	٩٥٥	١	٢	٩٥٧	١	٢	١٠١٥	١	٢	١٠١٧	١
٢	١٠١٨	٢	٢	١٠٤٦	١	٢	١٠٦٥	٣	٢	١٠٨٧	١
٢	١٠٨٧	٣	٣	١١٠١	١	٣	١١١١	١	٣	١١١٩	١
٣	١١٢٠	٣	٣	١١٢٤	١	٣	١١٣٤	١	٣	١١٤٤	٥
٣	١١٦٠	٥	٣	١٢٠٤	١	٣	١٢١٨	٣	٣	١٢٥٣	٢
٣	١٢٥٥	٣	٣	١٢٥٩	٣	٣	١٢٨١	٤	٣	١٣١٤	٣

نلحــظ أن عدد الأبيات الشعرية التي بها تعدد في الرواية وصل إلى نحو (١٦٤) مائة وأربعة وستين شاهدًا، من عدد (٥٠٤٩) خمسة

آلاف وتسعة وأربعين شاهدًا، وهو المجموع الكلي للشواهد، فالنسبة إذن تبلغ حوالي ٣,٢٤٨%، وهذه نسبة قليلة رغم أنها شكلت أبعادًا ثقافية وفكرية في الدرس النحوي على اختلاف المناهج والاتجاهات، يضاف لذلك أن الخروج عن المألوف غالبًا ما يكون أدعى إلى الشهرة والشيوع.

ولا ننكر أن يكون هناك تعدد في الظاهرة في الشاهد النحوي لم نقم بإحصائه أو الانتباه إليه؛ لأنه ليس في موضع الشاهد، فاهتمامنا كان مرتكزًا على ذلك، كما أنه توجد أشعار هي شواهد نحوية لم تسجل أقلام النحاة تعددًا في روايتها رغم وجودها، واندثرت تلك الروايات؛ لعدم توافر مصداقية تامة في تدوين كل ما قالته الشعراء، وانصراف أقلام النحويين عن عدم الاعتداد به أو لانعدام الحاجة إليه، وهذا البعد يحتمل أن توجد روايات لم تنقل إلينا، وغفل عنها المدونون، وهي تحتفظ بلهجاتها الخاصة، ولا يبقى منها سوى آثار قليلة ملتصقة بلسان قومها.

أضف إلى ذلك أن المعجم لم يسجل كل مواضع الاختلاف في الرواية؛ لأنه من الأمور صعبة الحصر والإحصاء؛ لطبيعة المصادر الشعرية والنحوية وكثرة هذا الرصيد من التراث العربي المطبوع والمخطوط.

وبالنظر في المسائل التي جاء في سياقها ذلك التعدد نلحظ أنها متعددة أيضًا، هذا يمكننا من طرح مجموعة من الإشكالات:

- لمـــاذا يكتفي النحوي برواية واحدة أحيانًا، والشاهد له أكثر من رواية؟
- وماذا يعني أن يروي أكثر من رواية في مواضع أخرى، خاصة إذا أعاد الاستشهاد بالشاهد نفسه، وفي المصنَّف نفسه؟
- هــل تركيــزه كان على رواية واحدة تؤدي الغرض من التقعيد الــذي ينشده ويحقق توجهه النحوي واللغوي، أم أن هناك هدفًا آخر؟
- هــل الشــاهد مــتعدد الــرواية هو الشاهد الوحيد على المسألة موضوع القضية؟

هذه الأسئلة وغيرها يمكن النظر فيها بتأنٍّ في التطبيق التالي:

التطبيق والرؤية ... سيبويه نموذجًا:

كــتاب ســيبويه يشكل باكورة التأليف النحوي، والمصنِّف نفسه صــاحب مــنهج ملتزم ورثه عن أساتذته؛ لذا فضلنا أن نوجه ذلك التطبــيق وتلك الرؤية على عمله، فقمنا باختيار عينة عشوائية من مواضع الشواهد التي بها اختلاف في الرواية، وهي (٤٠) أربعون شــاهدًا، كما بينّا في جدول آخر النسبة المئوية لتلك الظاهرة، وذلك من خلال إضاءة المعجم وبعض المصادر النحوية التي اعتمدناها.

جدول رقم (٢)

اختلاف الرواية في عينة من موضع الشاهد في أبيات الكتاب وعددها (٤٠) شاهدًا

م	القافية	الشاعر	ج/ص	أهمية الشاهد نادر	أهمية الشاهد مع آخر	أهمية الشاهد مع مجموعة	عدد الروايات	المقارنة بالديوان	نسبة الشاهد	ذكر الروايات الأخرى	موقفه من قضية الرواية	أكثر من شاهد تتعدد روايته	لا شاهد
١	الفتاء	الربيع	١/ ٢٠٨		+ –		٢	+	+	–	–	+	–
٢	ماء	حسان	٤٩/١			+	٣	+	+	–	+	+	–
٣	أصابا	جرير	٤/ ٢٠٥			+	٢	+	+	+	+	+	–
٤	الرقابا	حارث بن ظالم	١/ ٢٠١			+	٢	+	–	–	–	–	–
٥	كلابا	جرير	٣/ ٥٣٣	–			٢	+	–	–	+	+	+
٦	الصبا	الأعشى	٣٠/١			+	٢	+	+	–	–	+	–
٧	أن تا	نعيم	٣/ ٣٢١	–			٢	+	–	–	–	+	+

٨	تبيت	مختلف	٢/ ٣٠٨	−			٢	+	−	−	+	+	+
٩	الحديدا	عقيبة	٦٧/١		+ −		٢	+	+	−	+	−	−
١٠	زيادِ	قيس بن زهير	٣/ ٣١٦			+	٤	+	−	−	−	+	−
١١	الجلدِ	النابغة	٢/ ٣٢١			+	٢	+	+	+	+	+	−
١٢	مخلدي	طرفة	٩٩/٣	−			٢	+	+	−	−	+	−
١٣	صبرا	الرماح	١/ ٣٨٩	−			٢	+	−	−	+	+	+
١٤	فأقصرا	زيادة	٣/ ١٨٥		+ −		٢	+	+	−	−	+	−
١٥	نصرا	رؤبة	٢/ ١٨٥	−			٢	+	+	+	+	+	+
١٦	عشاري	الفرزدق	٢/ ١٦٢			+	٣	+	+	−	+	+	+

١٧	جمعَ	ابن مقبل	٤/ ٢١٢			+	٢	−	−	−	+	+	−
١٨	صنعَ	ابن مقبل	٤/ ٢١١			+	٢	−	−	−	+	+	−
١٩	أشنعا	ابن شأس	٤٧/١		+ −		٢	+	+	+	+	+	−
٢٠	ضبعُ	ابن مرداس	١/ ٢٩٣	−			٢	+	+	−	−	+	−
٢١	أصنعُ	العجير	٧١/١	−			٢	+	+	−	+	+	−
٢٢	عارف	مزاحم	٧٢/١	−			٢	+	+	+	+	+	−
٢٣	ينزف	بشر	٩/٢			+	٢	+	+	−	−	+	−
٢٤	ينتعلُ	الأعشى	٢/ ١٣٧			+	٢	−	−	−	−	+	−
٢٥	قبول	الأخطل	٣/ ٢٤٨		+ −		٢	−	+	+	+	+	−
٢٦	أوقال	الكناني	٢/ ٣٢٩		+ −		٢	+	+	+	+	+	−

٢٧	واغلِ	امرؤ القيس	٤/ ٢٠٤	−			٢	+	+	+	+	+	−
٢٨	الأضخمَا	رؤبة	٢٩/١			+	٢	+	+	+	−	−	−
٢٩	الشجعما	مختلف	١/ ٢٨٧			+	٢	+	−	−	−	−	−
٣٠	سائمُ	الأعشى	٣٨/٣			+	٢	+	+	−	−	+	+
٣١	سنامُ	النابغة	١/ ١٩٦			+	٣	+	+	−	−	+	+
٣٢	فيظطلمُ	زهير	٤/ ٤٦٨	−			٤	+	+	+	+	+	−
٣٣	هضومُ	الأشهب	٢/ ١٦٦			+	٢	+	−	−	+	+	−
٣٤	خازمِ	اسلمي	٢/ ٢٦٩	−			٢	+	+	−	−	−	+
٣٥	السلمِ	ابن صريم	٢/ ١٣٤			+	٣	+	+	−	−	−	−
٣٦	واسلمي	عنترة	٢/ ٢٦٩	−			٢	+	+	−	−	−	+

٣٧	عكاظ إنْ	النابغة	٤/ ١٨٦			+	٢	–	+	+	+	+	–
٣٨	لست منْ	النابغة	٤/ ١٨٦			+	٢	–	+	+	+	+	–
٣٩	حقانِ	مجهول	٢/ ١٣٥			+	٢	+	+	–	–	–	–
٤٠	جائيا	ابن أبي ربيعة	١/ ١٦٥			+	٢	+	+	+	+	+	–

المفهوم والرمز:

- المقصـــود بأهمية الشاهد مستوى وجوده في النص، فإذا استشهد بــه بمفــرده علـــى المسألة فهو من النوع النادر؛ أي أنه ليس بصـــحبة شــواهد أخرى تؤازره، وهذه دلالة سلبية، رمزنا لها بــ(-)، وإذا كان بصحبة شاهد ثانٍ، فهو "مع آخر"، وتلك دلالة مــركبة، إيجابــية سـلبية، وقد رمزنا لها بــ(+ -)، وإذا كان ضـــمن شواهد أخرى فهو ضمن مجموعة، وهي دلالة إيجابية، وقد رمزنا لها بــ(+).
- والــروايات الأخرى بالجدول تعني ما ذكره سيبويه من روايات للشاهد الشعري، فتلك دلالة إيجابية، وقد رمزنا لها بــ(+)، وما لم يذكره، فتلك دلالة سلبية، رمزنا لها بــ(-).
- المقارنة بالديوان: قد تتفق الرواية في الكتاب مع الديوان، فتكون الدلالـــة إيجابية، ورمزنا لها بــ(+)، والتي لا تتفق معه رمزنا لها بــ(-)؛ لأنها دلالة سلبية.
- نسبة الشاهد: ما نسبه سيبويه من شواهد إلى شعرائها، رمزنا له بـــــ(+)، فهـــي دلالة إيجابية، وما لم ينسبه بــ(-)، فهي دلالة سلبية.
- مــوقفه مــن الــروايات الأخرى: إذا لم يذكر سيبويه الروايات الأخرى للشاهد، فتلك دلالة سلبية، رمزنا لها بــ(-)، وما ذكره، فهي دلالة إيجابية، رمزنا لها بــ(+).

- تعدد رواية أكثر من شاهد في المسألة نفسها: فقد تتعدد روايات أكثر من شاهد في القضية، وهنا تكون الدلالة سلبية، رمزنا لها بـــ(-)، أمـــا إذا لـــم تتعدد الرواية فالدلالة إيجابية، رمزنا لها بـــ(+).

- لا شاهد: أي أن الرواية الأخرى تجعل البيت لا شاهد فيه، وتلك دلالة سلبية، رمزنا لها بـــ(-)، أما إذا كان البيت يعبر عن شيء آخر سيأتي بيانه، فالدلالة إيجابية، رمزنا لها بـــ(+).

جدول رقم (٣)

النسب المئوية لظاهرة التعدد في العينة العشوائية في الكتاب

القضية	الحالة	العدد	النسبة المئوية
نسبة الشاهد	منسوب لشاعر فقط	٣٧	٩٢,٥%
	مختلف في نسبته	٢	٥%
	مجهول	١	٢,٥%
أهمية الشاهد	نادر	١٣	٣٢,٥%
	مع آخر	٦	١٥%
	ضمن مجموعة	٢١	٥٢,٥%

عدد الروايات	روايتان	٣٤	%٨٥
	ثلاث	٤	%١٠
	أربع	٢	%٥
المقارنة بالديوان	يوافق	٣٤	%٨٥
	لا يوافق	٦	%١٥
نسبة الشاهد	ذكر	٢٩	%٧٢,٥
	لم يذكر	١١	%٢٧,٥
الروايات الأخرى	ذكر	١٣	%٣٢,٥
	لم يذكر	٢٧	%٦٧,٥
موقفه من الروايات الأخرى	ذكر	٢٢	%٥٥
	لم يذكر	١٨	%٤٥
أكثر من شاهد تتعدد روايته في القضية ذاتها	تتعدد الرواية	٨	%٢٠
	لا يوجد تعدد	٣٢	%٨٠
الشاهد بالرواية الأخرى	لا شاهد	٢٩	%٧٢,٥
	شاهد	١١	%٢٧,٥

- يتبين من خلال جدول (٢، ٣) أن غالبية شعراء تلك الشواهد معروفون، وينتمون إلى طبقات في عصر الفصاحة والاحتجاج؛ حيث الطبقة الجاهلية، مثل الأعشى وامرئ القيس والنابغة وزهير من الجاهليين، وحيث المخضرمون مثل حسان بن ثابت من شعراء المدينة، ومثل جرير ورؤبة من الإسلاميين، وقد بلغت هذه الأبيات النسبة العظمى؛ حيث تمثل ٩٢,٥%. وقد اختلف في نسبة شاهدين، رقما (٨ ، ٢٩) في الجدول رقم (٢)؛ حيث بلغت النسبة٥%، وهناك بيت واحد مجهول هو رقم (٣٩) من الجدول نفسه، ونسبته ٢,٥% من مجموع الأبيات.

- ولقد بلغت نسبة الأبيات النادرة ٣٢,٥% من المجموع الكلي للأبيات، وفي المقابل تدنت نسبة الشاهد الذي بصحبة شاهد آخر؛ حيث بلغت١٥ %، وترتفع النسبة في الشاهد المصاحب لمجموعة من الأبيات فتبلغ ٥٢,٥%.

- وترتفع نسبة الأبيات التي وردت بروايتين فقط، فتبلغ النسبة العظمى لتصل إلى ٨٥%، وتقل النسبة في الأبيات التي وردت بثلاث روايات، فتبلغ١٠%، وتبلغ نسبة الأبيات التي وردت بأربع روايات ٥%، فتكون فرصة أن تجيء الأبيات بروايتين أكثر شيوعًا.

- ولقد ارتفعت نسبة موافقة الرواية في الكتاب بالديوان فبلغت ٨٥%، وبلغت نسبة المخالفة معه ١٥%، على أن سيبويه في أثناء ذكره للبيت كان له موقف من الرواية يبدو مخالفًا لما يرويه؛ حيث كان يروي أن

بعضًــا من العرب ينشد الشعر على هذه الطريقة، ولا يصرح بالرواية التي يريدها.

- كمــا غلبت نسبة الشواهد إلى قائليها، فكانت تمثل ٧٥%، على حين بلغــت نســبة عدم نسبتها ٢٥%، علمًا بأنه كان ينسب تلك أحيانًا إلى منشدها من العرب أو العلماء كالخليل وغيره.

- كمــا صرَّح في مواضع من شواهد العينة المختارة بالرواية الأخرى للشــاهد، وبلغــت ٣٢,٥%، ولكن تضاعفت تلك النسبة تقريبًا في عدم ذكره للرواية الأخرى، حيث بلغت ٦٧,٥%.

- وإذا لــم يذكر الرواية الأخرى إلا أنه كان يصرح برأيه في القضية المستشهد بها، دون تصدٍّ للرواية وتصريح بها، حيث بلغت النسبة ٢٢ %، وهذا يدل على إلمامه بجوانب من مسالك الروايات الأخرى ووجوه اللفظ في العربية.

- وكانت هناك في شواهد العينة شواهد تعددت روايتها كانت مصاحبة للشاهد حيث بلغت النسبة٢٠%، وهذا مما يضعف الاستشهاد بها، على حــين بلغــت نسبة عدم التعدد في تلك الشواهد المصاحبة٨٠%، وهي النسبة الغالبة.

- وإذا كان التعدد له أثر في موضع الاستشهاد حيث تقعيد اللغة، فبلغت نســبة عدم وجود شاهد في أثناء إيراد الرواية الأخرى ٧٢,٥%، على حين بلغت النسبة الثانية ٢٧,٥%.

***

أثر التعدد:

السير على نمط واحد يؤدي بطبيعة الحال إلى رتابة علمية، لا تمنح العقل القدرة على التفكير في جدلية وماهية الشيء، وبمواجهة أكثر من خيار يحاول التمييز والوصول إلى أحد الخيارات التي في ظنه أنها هي الصواب، من هذا المنطلق أضحى للتعدد أثر في ثراء جوانب نحوية ولغوية، على نحو بيت الفرزدق:

كم عمةٍ لكَ يا جريرُ وخالة   فدعاء قد حلبتْ عليَّ عِشاري([1])

فروي البيت بروايات متعددة؛ برفع "عمة" ونصبها وجرها، وهذا يحقق الثراء اللغوي ليس على مستوى اللفظ فقط، بل ينطلق إلى الإعراب والمعنى على ما سنرى، فهذا البيت مفيد للتمييز بين أنواع "كم" من جهة، ومن جهة أخرى لإدراك حركة الاسم بعدها حسب نوعها.

ولا تقف آثار التعدد في الرواية إلى هذا الحد، بل لها يد في مشكلات وقضايا نحوية تتصل بالخلافات والقياس والتأويل والتعليل النحوي، وهذه مناقشة لبعض هذه القضايا:

الخلافات النحوية:

من أسباب الخلافات النحوية تفاوت الاطلاع على النصوص واختلاف روايتها([1])، فيأخذ كل فريق من النحاة برواية يوقن أنها هي

---

[1]- انظر: الديوان ١/٣٦١، والخزانة ٦/٤٥٨، والكتاب ٢/٧٢.

الصـــواب؛ لأنها قد تكون رويت عن طريق نحاتهم ولغوييهم، وقد ينكر هذا الفريق روايات تعتد بها الفرق الأخرى، وقد يؤولها أو يتجاهلها أو يشـــكك في مصدرها ومدى صدقها، وأعتقد أن هذا لم يحدث فقط على مستوى المدارس، وإنما لازم الاتجاهات الفردية للنحاة، وذلك مثّل جانبًا مهمًّا لتشكيل فكرة المدرسة النحوية، ومن هذا قول النابغة:

ألا أيهـــا الزاجـــريُّ أحضرُ الوغى   وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مخلدي(٢)

الـــرواية عـــند الكوفيين بالنصب؛ محتجين بأن الفعل المضارع ينتصب بـــ"أن" الخفيفة مع جواز حذفها من غير بدل، واستشهدوا على صـــحة هـــذا التقدير بالعطف عليها بقوله "وأنْ أشهدَ اللذاتِ"؛ فدلّ على أنها تنصب مع الحذف، كما استدلوا ببيت عامر بن الطفيل:

فلـــم أرَ مـــثلَها حباسةَ واحدٍ   ونَهْـــنَهْتُ نفسي بعدما كِدْتُ أفعلَهْ(٣)

أمـــا الرواية الصحيحة عند البصريين فهي بالرفع، ويعللون ذلك بـــأن مـــن روى بالنصب فربما رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمـــال "أنْ" مـــع الحـــذف، فلا يكون فيه حجة، ولئن صحت الرواية بالنصـــب فهـــو محمـــول عندهم على أن الشاعر توهم أنه أتى بـــ"أنْ" فنصب على طريق الغلط، كما قال الأحوص اليربوعي:

---

[١]- انظر: الدرس النحوي عند ابن الأنباري٧٢.

[٢]- البيت في الديوان ٣٢ ، والإنصاف ٤٤٨ ، والكتاب ٣/٩٩، والمقتضب ٢/ ٨٥.

[٣]- انظر: الديوان ٤٧١ ، والكتاب ١/ ٣٠٧ ، والإنصاف٤٤٩.

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعــبِ إلا ببينٍ غرابُها([1])

فجــر "ناعــب" تــوهمًا أنه قال "ليسوا بمصلحين" فعطف عليه بالجر، وإن كان منصوبًا.

ويؤولون قوله:

بعـــــدما كدت أفعلَه

من وجهين:

أحــدهما: أنه نصب "أفعلَه" على طريق الغلط، كأنه توهم أنه قال"كدت أن أفعلــه"؛ لأنهــم قد يستعملونها مع "كاد" في ضرورة الشعر، كقول رؤبة:

قدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحا([2])

أمــا فــي اختيار الكلام فلا يستعمل مع "كاد"؛ ولذلك لم يأت في قرآن ولا في كلام فصيح.

الثانـــي: أن يكــون أراد بقــوله "بعدما كدت أفعلَه": بعدما كدت أفعلهـــا، يعني الخصلة، فحذف الألف، وألقى فتحة الهاء على ما قبلها، وهذا التأويل حكي عن الفراء([3]).

ومن ذلك قول زهير:

---

[1]- انظر: الكتاب ١٦٥/١، والإنصاف١٦٢، ٤٥٢ . وهناك رواية أخرى بنصب"ناعب".

[2]- انظر: الديوان ١٧٢، والإنصاف ٤٥٣ .

[3]- انظر: الإنصاف ٤٥٣.

لِمَـنِ الـديار بِقُـنَّةِ الحِجْرِ أَقْـوَيْنَ مذ حِجَجٍ ومذ دَهْرِ([1])

حـيث رواه الكوفيون : من حججٍ ومن دهرٍ، يستدلون على أن "مِـنْ" تأتي لابتداء الغاية الزمانية، أما الرواية عند البصريين فهي "مذ حجج ومذ دهر"؛ فإن الحجة – وهي السَّنَةُ – اسم زمان، وكذلك الدهر، وقد جرّا بـ"مذ"، وهي لابتداء الغاية الزمانية.

وكذلك استشهاد الكوفيين ببيت عدي بن زيد:

اسْـمَعْ حديثًا كما يومًا تحدِّثَهُ عنْ ظهْرِ غيبٍ إذا ما سائلٌ سألا([2])

حيث يستدلون بشيئين؛ أنه يجوز نصب المضارع بعد "كما" على أن أصـلها "كيما" ، وحذفت الياء تخفيفًا، و"ما" زائدة غير كافة، والثاني أنـه يجوز الفصل بين "كما" والمضارع المنصوب بالظرف، أما رواية البصـريين "تحدثُـه" بالرفع، وهي الرواية التي يعتدون بها، ولا شاهد علـيها، وفي الإنصاف([3]) على لسانهم: "على أنه لو صح ما رووه([4]) من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج عن حد الشذوذ والقلة، فلا يكون فيه حجة".

---

[1]- انظر: الديوان ٨٦ ، والإنصاف ٣١٥.

[2]- انظر: اللسان (كمي)٢٣٣/١٥ والإنصاف٤٧١.

٣- انظر: الإنصاف ٤٧٣.

[4]- وهم الكوفيون ، والرواية نصب " تحدثَه".

ويستشــهد الكوفــيون على جواز تقديم الفعل على عامله بقول الزباء:

مـــا للْجِمـــالِ مشـــيُها وئـــيدًا
أجـــندلاً يحملْـــنَ أم حديـــدًا[1]

فالشـــاهد قوله "مشيُها وئيدًا" حيث تقدم الفعل على عامله، وهو الصــفة المشبهة، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك، أما ما استدل علــيه الكوفــيون في هذا البيت فردوا عليه من ثلاثة وجوه: الأول أن "مشــيُها" بالرفع مبتدأ، و"وئيدًا" حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر وئيدًا، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبــتدأ، والثانــي: أن"مشــيها" بــدل من الضمير المستكن في الجار والمجــرور الواقع خبرًا، وهما قوله "للجمال"، الثالث: أن البيت يروى أيضًا بنصب "مشيها" وجره، فلا شاهد على هاتين الروايتين.

العامل النحوي:

أثــر تعــدد الروايات في نظرية العامل النحوي، فنجد أن هناك بعضًــا مــن الروايات قد خصصت عملاً لعامل، لم تخصصه الرواية الأخرى، وكان على النحاة حسب مذاهبهم أن يصلوا إلى رأي تجاه ذلك الإشــكال، فلجــؤوا حيــنًا إلى التأويل أو الشك في النقل إن تيسر لهم

١- انظر: الخزانة ٢٩٥/٧ وأوضح المسالك ٨٦/٢.

ذلك،بــأن يكون الشعر مجهول النسبة مثلاً، أو أن يكون شاذًا لا يعول عليه، وحينًا آخر إلى الاعتداد بالرواية الأخرى.

فهــناك شــواهد رويت بروايات تخرج عن الجهة التي اختارها علماء النحو لنظرية العامل، نحو "كان" الناسخة التي تدخل على الجملة الاســمية فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، إلا أنها رويت في شاهد تعددت رواياته خلاف ذلك، حيث يستشهد بعض النحاة ببيت العجير:

إذا مــتُّ كانَ الناسُ صِنْفانِ شامتٌ وآخــرُ مثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ[1]

فجــاء "الناس، صنفان" مرفوعين بعد "كان"، ويلجأ النحاة حينئذ للنظــر في موضع الشاهد من منظور يخالطه شيء من الريبة والشك، فيــرون أن المرفوعين بعد الناسخ جملة اسمية خبرًا له، واسمه ضمير الشأن، والواقع أن هناك رواية أخرى، بنصب "صنفين" خبرًا للناسخ.

ولــنا أن نفــرق في المعنى بين كون خبر "كان" أو غيرها من النواســخ الأخرى جملة أو مفردًا، فهذا له أثر في وجهة نظر الباحثين عــن المعانــي ودلالات التراكيب، فقولنا: كان زيدٌ مطيعًا ربه، يختلف عــن قولــنا: كــان زيــدٌ يطيع ربه، وهذا ما يجعلنا نشكك في الوجه الإعرابي السابق الذي يقضي بكون اسم الناسخ ضمير الشأن، مع وجود رواية أخرى جاءت تقضي بأن اسم كان هو "الناس" وخبرها "صنفين"،

---

[1]- انظر: الكتاب ١/ ٧١.

فكان ينبغي أن يتوجه البيت على أساس المحافظة على سلامة التركيب ومراد الشاعر.

وفي اعتقادي أن هذا ومثله خروج عن نظرية العامل التي طالما تحـدث عنها النحاة، ولا يبعد أن يكون لغةً لبعض العرب تناقله الرواة؛ مما اضطر النحاة إلى التأويل، غير أنه ضرب من سعة العربية.

تعدد وجوه الإعراب:

قـد يكون تعدد الروايات من قبيل تعدد حركات أواخر الكلمات، فيتغير الوجه الإعرابي، مثل قول حسان بن ثابت:

كـأنَّ سبيئةً من بيتِ رأسٍ   يكـون مـزاجَها عسلٌ وماءُ([1])

حـيث روي "يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ"، وروي "يكون مزاجُها عسلاً وماءُ"،وروي "يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ"، ويتعدد الوجه الإعرابي فـي كـل رواية، فالأول: "يكون مزاجَها عسلٌ وماءٌ" تقدم خبر الناسخ علـى اسـمه، والثانـي: " يكون مزاجُها عسلاً وماءٌ" فـ"مزاجُها" اسم "يكـون" وقـد تقدم على الخبر، وهو "عسلاً"، وهذا هو الأصل، و"ماءٌ" مبـتدأ لخبر محذوف، تقديره: وفيه ماءٌ، والثالث: يكون مزاجُها عسلٌ وماءٌ" فـ"تكون" زائدة، والجملة بعدها مبتدأ وخبر.ومثله قول الفرزدق:

غداةَ أحلَّتْ لابنِ أصرمَ طعنةٌ   حُصَيْنٍ عبيطاتِ السدائفِ والخمرُ([2])

---

[1]- انظر: الديوان ٧١ ، والكتاب ١/ ٤٩، واللسان (سبأ)١/٩٣.

[2]- انظر: الديوان ١/٢٥٤ ، والمقاصد النحوية٢/٤٥٦ ، والإنصاف١٦٠.

وهناك روايتان أخريان للبيت؛ الأولى بنصب "طعنة" ورفع "عبيطات" و"الخمر"، وعلى هذا تكون "طعنة" مفعولا به، وإن كان فاعلاً في المعنى، و"عبيطات" فاعلاً، و"الخمر" معطوفًا عليه، ولكن الشاعر أتى بالفاعل منصوبًا، وبالمفعول مرفوعًا على طريقة من قال: "خرق الثوبُ المسمارَ".

والرواية الثانية برفع "طعنة"، ونصب "عبيطات"، ورفع "الخمر"، على أن "طعنة" فاعل "أحلَّتْ"، و"عبيطات" مفعول به، و"الخمر" فاعل لفعل محذوف، أو مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف.

القياس:

لقد اعتدت المدارس النحوية خاصة الكوفة والبصرة بروايات للشاهد الواحد رغم ورودها عن طريق مختلف ورواية قد تبعد عن الرواية المألوفة، ولقد سجل التاريخ رغم اختلاف الباحثين لمدرسة الكوفة دورها في تحريك الصناعة النحوية، ورأينا في كتب الخلافات الإشارة الدائمة إلى أن كل مدرسة لها أصولها النحوية التي من أساسها النصوص العربية، ونظرا لاختلاف روايات هذه النصوص من مدرسة لأخرى اختلفت أقيستهم وأصولهم النحوية.

من ذلك أن التمييز لا يأتي إلا نكرة عند البصريين، أما عند الكوفيين فيأتي نكرة ومعرفة، وقد استدلوا على ذلك بقول النابغة:

ونأخــذُ بعــده بِذِنابِ عيشٍ أجـبَّ الظهـرَ ليس له سنامُ[1]

فـــ"الظهر" منصوب على التمييز عند الكوفيين، وهذا الإعراب مــن الأوجــه الجائزة عندهم، أما البصريون فيذهبون إلى أنه منصوب علــى التشــبيه بالمفعــول به[2]، إن صحت رواية النصب، غير أنهم يــروونه: أجبِّ الظهرِ، بجرهما، وأجبَّ الظهرُ، برفع "الظهر" على أنه فاعل، والجر عندهم هو القياس[3].

وقــد تكــون هــناك بعض الروايات التي لا يتوافق وجهها في العربية إلا مع الشعر، وهو ما يسمى بالضرورة الشعرية، ويصبح هذا كما لو أنه قياس خاص بالشعر دون النثر، من ذلك قول الشاعر:

ويــومًا توافينا بوجهٍ مقسَّمٍ كأنْ ظبيةً تَعْطُو إلى وارقِ السَّلَمْ[4]

فــروي "ظبية" بالرفع والجر[5]، كما روي بالنصب على إعمال "كأن" المخففة، وهذا الإعمال مع التخفيف خاصٌّ بضرورة الشعر.

---

[1]- انظر: الديوان١٠٦ ، والكتاب١/١٩٦، والإنصاف١٠٩.

[2]- وهذا من الوجوه الجائزة عند الكوفيين أيضًا.

[3]- انظر: الإنصاف ١١٠ ، ١١١.

٤- الشــعر مختلف في نسبته، فهو لعلباء بن أرقم أو أرقم بن علباء أو زيد بن أرقم أو كعب بــن أرقــم أو باغت بن صريم اليشكري أو لراشد بن شهاب أو لابن أصرم اليشكري.وانظر البيت في: المقاصد النحوية٤/٣٨٤ ، والكتاب٢/١٣٤، والإنصاف ١٦٨.

[5]- انظر في بيان هذه الوجوه: الإنصاف ١٦٨.

وتعـــدد الـــروايات قد يكون ناشئًا عن تعدد اللهجات كما سبق، وهـــذا بـــدوره يشكل دورًا مهمًا في نشوء قياس لكل العرب،وإن كان منتميًا إلى لهجة خاصة لقوم أو لقبيلة؛ أو قياسًا لغويًّا عندها، فلا يتوقف الأمـــر علـــى هـــذه القبيلة أو هؤلاء القوم، فيجوز لأي عربيّ أن يتكلم بخصائص لغوية تنتمي إلى قبيلة أخرى غير قبيلته، وليس بمقدور أحد أن يخطِّـــئَه، مما يثري المسموح به في اللغة، ويطفي نوعًا من الحرية الكلامـــية إن جـــاز التعبير، فيقول العربي حينئذ: لقد رفعت على تلك اللغة، ونصبت على لغة ثانية، وجررت على لغة ثالثة.

من ذلك قول مزاحم العقيلي:

وقالوا تعرفها المنازلَ مِنْ منًى وما كلُّ مَنْ وافَى مِنًى أنا عارفُ[1]

فالـــرواية الأولى بنصب "كلّ" باسم الفاعل "عارف"، وهنا تكون "مـــا" لغـــة بني تميم، والرواية الثانية برفعها، فتكون "ما" حجازية، وقد أورد سيبويه[2] الروايتين.

وقد يأتي التعدد ليضفي شرعية لغوية خاصة لبعض الكلمات في تعـــدد وجهها النحوي، وربما لا ينتمي إلى لهجة قبيلة بعينها، ويعتد به في اللغة، ويقاس عليه.

من ذلك قول الشاعر:

---

[1]- انظر: الكتاب ٧٢/١.

[2]- انظر: الكتاب ٧٢/١ .

لـــم يَمْنَعِ الشَّرْبَ منها غيرُ أنْ نطقتْ   حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ([1])

فيروى برفع "غير" على الفاعلية، وببنائها على الفتح؛ لإضافتها إلـــى "أنْ"، وهـــذا شاهد على جواز الوجهين في "غير"، واعتد سيبويه بالروايتين، كما اعتد بهما غيره من النحويين.

ولـــلآراء الفردية أحيانًا رأي في تعدد الرواية، على ما يبدو في تجويز الفراء في قول عروة بن حزام:

يُطالِبُنـــي عمي ثمانينَ ناقةً   ومـــا ليَ يا عفراءُ إلا ثمانِينَا([2])

فالنصب على الاستثناء المفرغ لقوله "إلا ثمانينا"؛ لأن المستثنى مـــنه محـــذوف، وتقديره: ما لي نوقٌ إلا ثمانيا، وغيره([3]) يرد البيت، ويجعلـــه مـــن قصـــيدة نونية، وليست يائية كما زعم الفراء، وصواب إنشاده: إلا ثمانِ.

وتـــتعدد الـــروايات لـــتأخذ بعـــدًا آخـــر عند النحويين، فيصبح مجموعها قياسًا متعدد الوجوه، نحو قول الشاعر:

يـــا صاحِ ذا الضامرُ العَنْسِ   والرَّحْلِ ذي الأنساعِ والحِلْسِ([4])

---

[1]- البيت مختلف في نسبته، فينسب لأبي قيس الأسلت أو لأبي قيس بن رفاعة، انظر: الكتاب ٢/ ٣٢٩ ، والخزانة ٣/٤٠٦ ، وابن يعيش٣/٨٠.

[2]- انظر: الخزانة ٣/ ٣٧٥ .

[3]- انظر: الخزانة ٣/٣٧٥.

[4]- البيت لخالد بن مهاجر أو خزر بن لوزان، انظر: الكتاب٢/١٩٠ ، والأغاني ١٠/١٠٨.

فــإن "ذا" مــنادى مبني، و"الضامر العنس" نعت مقترن بــ"أل" ومضــاف، وقــد روي البيت بـــرفع "الضامر" ونصبه؛ فدلَّ مجموع الروايتين على أن النعت إذا كان كذلك جاز فيه الوجهان ([1]).

التوجيه النحوي:

التوجيه النحوي أثر من آثار التنمية المحدثة من تعدد الروايات، ولقــد أخــذ حيزًا كبيرًا في الدرس النحوي، خاصة في موضع الشاهد الــذي لا يــتفق وأصــول المدرسة النحوية أو فكر أحد العلماء، عندما يُواجَهُ بنصٍّ يبطل أو يضعف من توجهِهِ أو انتمائه المذهبي.

ولا نســتبعد أن يكون أمر التوجيه اجتهادًا اكتسب غالبًا الفردية ولــيس صــفة الجمعية، حسب قدرة النحوي على الإلمام بفلسفة النحو وغيره من العلوم المساندة للرقي الفكري، كالفلسفة والمنطق وغيرهما، تلك التي تكسب المتعلم صفة الجدل والقدرة على المحاورة العلمية، ولنا مــثل بــابن الأنباري([2]) مبدع علم الجدل النحوي،وهو من أبناء القرن السادس الهجري، بعد أن حقق النحويون بغيتهم من الإفادة من علوم لها شأنها في متطلبات تلك الصناعة.

مثال ذلك قول الفرزدق:

١- انظر على سبيل المثال قول رؤبة:

يا حكمُ الوارثُ عنْ عبد الملكْ

فقد روي برفع "الوارث" ونصبه. انظر: الديوان ١١٨ ، وابن يعيش ٢/ ٣.

٢- انظر : الدرس النحوي عند ابن الأنباري١٠٥.

أتغضـــبُ إنْ أُذنا قُتيبةَ حُزَّتَا   جهارًا ولم تغضبِ لقتلِ ابن خازمِ([1])

الـــرواية بكســـر همزة "إنْ" وفتحها، فيستدل سيبويه([2]) برواية الكسر على معنى الشرطية لتقديمه الاسم على الفعل الماضي، ولو فتح "أنْ" لـــم يحسن؛ لأنها موصولة بالفعل فقبح فيها الفصل، أما المبرد([3]) فيختار الفتح، فهي المخففة من الثقيلة، على تقدير: أتغضب من أجل أنه أذنا، ثم حذف الجار، وخفف، ويرى أن الكسر يوجب أن أذني قتيبة لم تُحَزّا بعد، ويرى أن الفرزدق إنما قال هذا بعد أن قتله وحزَّ أُذْنَيَه.

ويشـــكل المعنى ملمحًا بارزًا للتوجيه النحوي، فاستقامة المعنى من الأهداف التي سعوا، نحو قول الراجز:

قـــد ســـالمَ الحـــياتِ منه القدما
الأفعـــوانَ والشجاعَ الشَّجْعَما([4])

---

[1]- انظر: الكتاب ٣/ ١٦١ والخزانة٣/٦٥٥ والهمع ١٤٨/٤.

[2]- انظر: الكتاب ١٦١/٣.

[3]- انظر: الهمع ١٤٨/٤.

[4]- الرجز مختلف في نسبته، فينسب للعجاج ولأبي حيان الفقعسي ولمساور العبسي والدبيري وعبد بني عبس. انظر: المقتضب٢٨٣/٣ ، والهمع٨/٣ ، والخصائص٤٣٠/٢.

فإشكال الشاهد هنا في تلك الرواية بنصب "الحيات"، وهي فاعل، ورفـــع المفعول، وهو "القدما"، على لغة عند العرب، حيث حُكِيَ: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ[1].

وهـــناك تتوجيه للبيت لابن جني[2]، حيث ذهب إلى أن الرواية الصـــحيحة رفـــع "الحـــيات" فـــاعلاً، ونصـــب "القدم" مفعولا، وروى الكوفـــيون[3] بنصـــب "الحـــيات" مفعولا، أما "القدما" فأراد "القدمان"، وحذفت النون.

ومـــن توجـــيه تعـــدد روايـــات النص تقدير النحويين لما يتمم التركيب؛ لوضعه في صورته التي ينبغي فهمها عليه، فيخرج بذلك عن الصـــورة المباشـــرة التـــي يُظَنُّ أنه عليها، نحو قول طرفة الذي ذكر تفصيلا في الخلافات النحوية:

ألا أيها الزاجريُّ أحضرُ الوغى   وأن أشـــهدَ اللذاتِ هل أنتَ مخلدي[4]

فتقديـــر الكوفـــيين: أن أحضرَ الوغى وأن أشهدَ اللذات؛ لصحة العطف عليه.ويتضح أمر توجيه الرواية في قول الحارث بن ظالم:

فمـــا قومـــي بثعلبةَ بنِ سعد   ولا بفـــزارةَ الشُّـــعْرِ الرِّقابا[5]

---

[1]- انظر: الهمع٣/٨.

[2]- انظر: الخصائص٢/٤٣٠.

[3]- انظر: الخصائص٢/٤٣٠.

[4]- انظر البيت في حديثنا عن الخلافات النحوية.

[5]- انظر: الكتاب١/٢٠١ ، والمقتضب٤/١٦١.

فـــ"الشُّعْر" جمع "أشعر"، وقد عمل النصب في "الرقابا"، وهو معرفة، ويوجهه البصريون بأكثر من وجه:

أولا: من حيث الرواية؛ فقد رواه سيبويه : الشُّعرى رقابا، بدون "أل"، وعليه فلا شاهد.

ثانـــيًا: إن صحت رواية التعريف فهو من باب "الحسن الوجهَ"، و"الحســان الوجوهَ"، فـــ" الوجهَ" منصوب تشبيهًا بـــ"الضارب الرجلَ"، كما قالوا "الضاربِ الرجلِ" بالجر.

ثالثًا: الألف واللام زائدة في "الرقابا"، فلما كان في تقدير التنكير جاز نصبه على التمييز[1].

احتمالات التقعيد:

التعدد في الرواية يشبه بمكانِ الشريط الوراثي للكائن الحي عند الأحيائيين، عندما يمثل تغييرًا في الصفات الوراثية من كائن لآخر، كذا تعدد الرواية يشكل خصائص مختلفة من رواية لأخرى، كما أنه يطرح احتمالات لما يمكن أن تكون عليه القاعدة، وذلك على هذا النحو:

الرواية (أ): .... شاهد على القضية.

الرواية (ب): .... لا شاهد على تلك القضية.

الرواية (ج): .... شاهد على قضية أخرى.

الرواية (د): .... جواز الأمرين عند النحاة.

---

[1]- انظر معالجة هذه القضية في : الإنصاف١٠٩، ١١٠.

الرواية (د): .... جواز الأمرين عند النحاة.

فالرواية (أ) شاهد على القضية، وعلى أساسها يكمن الداعي من إيــراد الشاهد في هذا الموضع، أما الرواية (ب) فينتفي الداعي لذلك، ويصبح إيرادها في غير موضعه، فإنها لا تقوى على إقامة القاعدة، أما الــرواية (ج) فإنهــا شــاهد في باب آخر، ولا علاقة تربطها بالمسألة موضــوع البحث، أما الرواية (د) فتضع احتمالاً عند النحاة من جواز الأمرين.

وإذا مــا قــيل فــي الــرواية (ج) في بابٍ نحوي أنها في غير موضــعها لمجيــئها برواية أخرى، فيقال أيضًا في الباب الآخر الحجة ذاتهــا من أن ورودها بتلك الرواية في غير موضعه؛ مما يضعف من الاستشهاد بها.

***

معايير وضوابط:

يرتبط بظاهرة التعدد مجموعة من المعايير والضوابط:

- مقايــيس الــرواية والاستشهاد: فلقد اهتم علماء العربية بالشاهد الشعري ووضعوا له مقاييس للصحة والبطلان، واحتجوا بشعر الطــبقة الجاهلية والإسلامية، وعدوا الشعر من النقل، وهو من أدلــة صــناعة الإعــراب، كما عُد الاختلاف في الرواية سبيلاً للاعتــراض على المتن؛ لما فيه من شكٍّ يكتنف طريق الصواب فــي نقله، أو تحريفٍ يُخرِج الشاهد عن وجهته التي كان عليها،

كأن يستشهد الكوفي على جواز مدِّ المقصور في ضرورة الشعر بقول الشاعر (وهو مجهول):

سـيغنيني الذي أغناك عني فـلا فقـرَ يـدومُ ولا غناء[1]

فمدّ "غنى" وهو مقصور، فدلّ على جوازه، ويذهب البصريّ إلى أن الرواية الصحيحة "غَناء" بفتح الغين ممدود.

ولقد حذا علماؤنا النحاة حذو علماء الحديث فاهتموا بتوثيق النقول ودراستها وتحليلها، فقسموها على تواتر وآحاد، فالتواتر لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، أما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به [2].

وقسم النقل أيضًا إلى مرسل ومجهول، فالمرسل هو الذي انقطع سنده، نحو أن يروي ابن دريد عن أبي زيد، وقد ولد الأول عام ٢٢٣ هـ، ولم يدرك أبا زيد المتوفي عام ٢١٥هـ، والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله، نحو أن يقول أبو بكر الأنباري: حدثني رجل عن ابن الأعرابي، وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول؛ لأن العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالنقل وانقطاع سنده يوجبان الجهل

---

[1]- انظر : الإغراب في جدل الإعراب ٤٧.

[2]- انظر : لمع الأدلة ٨٣ ،٨٤.

بالعدالـــة، فـــإنّ مَـــنْ لم يُذكر اسمه أو ذُكِر اسمه ولم يُعرف لم تُعرَف عدالته، فلا يُقبل نقله، وذهب بعضهم إلى قبول المرسل والمجهول([1]).

وكـــان مبدأ النحاة أنه إذا تعارض أو تعدد النقل أخذ بأرجحهما، والترجيح يكون بشيئين:

الأول : الإســـناد، بأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر وأعلم وأحفظ، مثال ذلك استدلال الكوفيين بقول عدي بن زيد:

اسمعْ حديثًا كما يومًا تحدثَه عن ظهر غيبٍ إذا ما سائل سألا([2])

فـــيقال لـــه اتفقوا على أن الرواية "كما يومًا تحدثُه" بالرفع، ولم يرو أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة([3])، ومن رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ وأكثر، فكان الأخذ برواية مَن روى بالرفع أولى من رواية مَن روى بالنصب.

الثانـــي: المتن، بأن يكون أحد النقلين على وفق القياس اللغوي ، والآخـــر علـــى خلافـــه، مثال ذلك استدلال الكوفيين على إعمال "أنْ" الناصبة للفعل المضارع مع الحذف من غير بدل بقول طرفة بن العبد:

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى أن أشهد اللذاتِ هل أنت مخلدي([4])

---

[1]- انظر: لمع الأدلة ٩٠- ٩١ .

[2]- سبق ذكر البيت في الخلافات النحوية.

[3]- انظر: لمع الأدلة ٩٠ ، ٩١.

[4]- انظر البيت في حديثنا عن الخلافات النحوية.

فيرد عليه بأن بالرواية "أحضرُ" بالرفع، وهي على وفق القياس، والأخذ بـرواية الرفع لموافقة القياس أولى من رواية النصب لمخالفة القياس([1]).

ومن مهام المحقّق الإشارة إلى تعدد روايات الشاهد الشعري.

- النص الأصلي: وهنا لا بد من الرجوع إلى الضبط الأصلي الذي أراده المبدع نفسه؛ لأنه كثيرًا ما يحدث الخلط بين صنع المحقق والمؤلف؛ لأنه من مهام المحقق ضبط النصوص التي تحتاج إلى ضبط، وقد يرجع في ضبطه إلى نصٍّ تقل الثقة به، فتُأخذ عنه الرواية، ثم يُقدّر لعمله أن ينتشر بهذا الخطأ والتحريف، مع وجود رواية أكثر دقة من روايته التي ذكرها، وبالرجوع إلى الأصل يعيننا على كشف شيء من حقيقة التعدد، خاصة أن هناك كما ذكرنا أوهامًا للمحققين في هذا الشأن.

- رواية الديوان:

الديوان يمثل المصدر الأقرب- من وجهة النظر- لمعرفة الرواية الصحيحة؛ لأن صناعته تتوقف على الدقة المتناهية لإخراجه بالشكل الذي أراده الشاعر، دون نظر إلى أي قضايا أخرى تبعد بالعمل عن هذا الهدف وتلك الغاية، وينصب اهتمام المحققين للدواوين الشعرية

[1]- انظر : لمع الأدلة ١٣٧ .

على المقارنة بين الروايات المختلفة وترجيحها مما يهيأ للعمل أن يكون على صورة قريبة من صنع الشاعر[1].

- الشواهد الأخرى: الرجوع إلى الشواهد الأخرى في القضية عينها موضوع البحث يعيننا كثيرًا على معرفة ما يمكن أن يشوب الشاهد متعدد الرواية من خلل، فأحيانًا نرى الشاهد متعدد الرواية هو الشاهد الوحيد على المسألة، فيمكن الطعن فيه من هذا الوجه، وهذا نقص في أداء وظيفته وتقعيده للغة.

وأحيانًا أخرى نرى الشواهد المصاحبة والمعينة له بها اضطرابات في موضع الشاهد أيضًا مما يقلل من حماستنا في الاستشهاد بها جميعًا، فإنه يعتريها الخلل من هذا الوجه، بخلاف ما إذا وجد الشاهد متعدد الرواية ضمن مجموعة من الشواهد، وقد خلت من هذا الاضطراب، مما يدفعنا إلى الثقة بالشاهد متعدد الرواية، والاطمئنان إلى حدٍّ ما إلى صحته؛ لموافقته وجهًا من العربية.

كما أن نسبة تلك الشواهد ومعرفة قائليها لها دور كبير في ترجيح صحة رواية الشاهد موضوع البحث، وهنا يجب الوقوف حيال نسبتها ومصادرها، كما ينبغي النظر أيضًا في توافر الشواهد الدالة على صحة المسألة موضوع الاستشهاد كما ذكرنا.

***

---

[1]- على الرغم من أن بعض المحققين يتغاضون عن الإشارة إلى الروايات في المصادر الأخرى، ويعتمدون بشكل كبير على مخطوطات الديوان.

النتائج:

- لم يسلك النحاة مسلكًا واحدًا في التعبير عن الشاهد مجهول النسبة، فمنهم من اهتم بذكر مصدره، ومنهم من انصرف عن ذلك.
- هناك اضطراب حادث بين المدارس النحوية، في تحديد الراوي الثقة، ولا مفرّ إلا إلى الاحتكام إلى قوانين علمية صارمة، دون النظر إلى توجُّهات طائفية أو مذهبية أو ما إلى ذلك، من شأنها عدم الموضوعية.
- هناك فجوة معلوماتية تحيط بتراثنا العربي نظرًا لفقد مقومات التقنية والتكنولوجيا وقتئذ، وعلى المؤسسات الوطنية والعربية المعاصرة أن تسعى جاهدة لعمل شبكة معلوماتية تيسر على الباحثين مراجعة وتوثيق النصوص، وإتاحة المخطوط العربي بين أيدي الباحثين، بحيث يمكن التوصل إليه عبر قنوات ميسرة.
- يمثل الشعر المجهول قيمة تاريخية للغة العربية فلا يجب رفضه، ولكن ينبغي النظر فيما يستجد من جديد في التوثيق والتحقيق، حتى يتم معرفة قائله.
- لا بدّ من استحداث طرق ومناهج جديدة لتحقيق تراثنا العربي، بعد تلك الطفرة من التقنيات، ويتعين علينا التوصل إلى المخطوطات العربية في الدول الأجنبية من خلال العلاقات الثقافية السياسية مع هذه الدول.

- إن دراســة الشواهد مجهولة النسبة وفق المناهج اللغوية الحديثة يمثل صعوبة بالغة، وإن كان ممكنًا فيا تطرحه هذه الشواهد من عناصر المكان والزمان أو القائل.
- تعـدد روايـات الشاهد الشعري أمر يصعب إنكاره عامة، وإن نجحت بعض المدارس في إنكار بعض الروايات، إلا أنها فشلت فـي بعضـها الآخر؛ ما يدفعنا إلى الاعتداد بالظاهرة ودراستها وفق توجّه النحويين على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم الخاصة.
- كان أثر التعدد واضحًا في المدارس النحوية أكثر من الاتجاهات الفردية للنحويين، فقد استُغِلَّ للدفاع عن منطقها اللغوي وأصولها النحوية.
- لجـأ النحاة إلى أساليب كثيرة لمجابهة الروايات التي لا تتوافق ومذهـبهم، منها توجيه النص، والتعليل بالنقل أو العقل وما إلى ذلك مما كشف عنه البحث.
- كثـر عدم اعتداد النحويين بالروايات مجتمعةً، وكل فريق كان يأخذ بوجه منها، يخدم رأيه ويؤيّد حجته، وكأنّ الرواية الأخرى للبـيت لا وجـود لهـا، حتـى عند المحققين من النحويين مثل سـيبويه، وقلمـا ذكـر أحدهم رواية أخرى، وإن أوردها فعلى الإنكـار لها وتوجيهها إن أمكن، أو أنها لا تتعارض مع موضع الشاهد عنده.
- قـد يـروي النحوي أكثر من رواية قاصدًا تعدد وجوه اللفظ أو إثـبات عكـس القاعـدة، وقـد يروي رواية واحدة، ولا يذكر

الأخـــرى؛ فذلك خدمة لمذهبه، وقد لا يرويها مثل سيبويه، وهو يناقش وجهها اللغوي.

- نســبة الــتعدد كمــا رأينا من الإحصاء قليلة جدًّا، وإن اكتسبت شـــهرةً في الدرس النحوي؛ نظرًا لاستغلال النحاة لها في إثبات استشهادهم بوجهها النحوي واللغوي.
-

***

قائمة المراجع :

١. أدب الكاتــب، لابن قتيبة- تحقيق محمد الدالي- مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٢م.

٢. الأصــول، دراســة إبســتيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، للدكــتور تمــام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢م.

٣. الأضــداد في كلام العرب، لأبي الطيب اللغوي- تحقيق الدكتور عزة حسن- دمشق ١٩٦٣م.

٤. الأغانــي، لأبــي الفرج الأصفهاني- تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء- بيروت ط٦، ١٩٨٣م.

٥. الإغــراب فــي جــدل الإعراب، لابن الأنباري- تحقيق سعيد الأفغاني- بيروت ١٩٧١م.

٦. الإفصــاح فــي شرح أبيات مشكلة الإعراب، للفارقي- تحقيق سعيد الأفغاني- مؤسسة الرسالة ط٣ ، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

٧. الأمالي، لابن الشجري- تحقيق الدكتور محمود الطناحي- مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٢م.

٨. الإنصــاف فــي مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لابن الأنــباري- تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك محمد -مكتبة الخانجي بالقاهرة ٢٠٠٢م.

٩. أوضــح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام- تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية- بيروت.

١٠. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، للصفدي- تحقيق الدكتور السيد الشرقاوي- مكتبة الخانجي ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧ م.

١١. الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي- حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٩هـ.

١٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للشيخ عبد القادر البغدادي- دار صادر بيروت، وطبعة عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٥م.

١٣. الخصائص، لابن جني- تحقيق محمد علي النجار- القاهرة ١٩٥٢م.

١٤. الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي- القاهرة ١٣٢٨هـ

١٥. الدرس النحوي عند ابن الأنباري، للدكتور جودة مبروك محمد- مكتبة الآداب بالقاهرة ٢٠٠٢م.

١٦. ديوان حسان بن ثابت- تحقيق ودراسة الدكتور سيد حنفي حسنين- دار المعارف بالقاهرة ١٩٧٧م.

١٧. ديوان رؤبة - تحقيق وليم بن الورد- دار الآفاق الجديدة- بيروت ط٢ ، ١٩٨٠م.

١٨. ديوان الشماخ- تحقيق صلاح الين الهادي- دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٨م.

١٩. ديوان عامر بن الطفيل- رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن ثعلب- دار بيروت ببيروت ١٩٨٦م.

٢٠. ديوان الفرزدق- دار صادر ببيروت.

٢١. ديــوان كعــب بــن مالك- دراسة وتحقيق سامي مكي- مكتبة النهضة ببغداد ١٩٦٦م.

٢٢. ديــوان ابن مقبل- تحقيق عزة حسن- مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم- دمشق ١٩٨٤م

٢٣. ديوان النابغة الذبياني- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف بالقاهرة ١٩٧٧م.

٢٤. ســر صــناعة الإعــراب، لابن جني- دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي- دار القلم- دمشق ١٩٨٥م.

٢٥. شــرح أبــيات الكتاب، للسيرافي- دار المأمون للتراث- دمشق ١٩٧٩م.

٢٦. شرح الحماسة، للمرزوقي- نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون- دار الجيل- بيروت ١٩٩١م.

٢٧. شــرح ديوان زهير بن أبي سلمى- صنعة ثعلب- الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٤م.

٢٨. شــرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، لابن بري- تحقــيق عــيد مصطفى درويش- منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٤٠٥هـــ= ١٩٨٥م.

٢٩. شــرح شــواهد سيبويه، تحقيق د. وهبة متولي- مكتبة الشباب بالقاهرة ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٣٠. شــرح المفصــل، لابن يعيش- عالم الكتب- بيروت (لا ت).

٣١. شــعر الأحوص اليربوعي- تحقيق عادل سليمان- الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر بالقاهرة ١٩٧٠م.

٣٢. الشــفاء لابــن سينا - تحقيق محمود الخضري- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٠م.

٣٣. الشــفاهية والكتابــية، لوالترج . أونج- ترجمة الدكتور حسن البنا- سلسلة عالم المعرفة١٨٢- الكويت١٩٩٤م.

٣٤. شــواهد الشــعر فــي كتاب سيبويه، للدكتور خالد عبد الكريم- الدار الشرقية بالقاهرة ط٢، ١٩٨٩م.

٣٥. الصــحاح، للجوهــري- دار إحــياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٣٦. طــبقات فحــول الشــعراء، لابن سلام - تحقيق الشيخ محمود شاكر- دار المدني بجدة.

٣٧. فصــول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي بالقاهرة ط٢، ١٩٨٣م.

٣٨. الكتاب، لســـيبويه- تحقيق عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٨م.

٣٩. كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي – تحقيق الدكتور محمود الطناحي- مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٨م.

٤٠. الكشاف، للزمخشري- رتبه وضبطه مصطفى حسين أحمد – بيروت ١٩٨٧م.

٤١. لسان العرب، لابن منظور- دار الكتب العلمية- بيروت ١٩٩٢م.

٤٢. لمع الأدلة، لابن الأنباري- تحقيق سعيد الأفغاني- بيروت ١٩٧١م.

٤٣. المزهر في علوم اللغة، للسيوطي- تحقيق محمد أبو الفضل وآخرين- دار التراث بالقاهرة ط٣ (لا ت).

٤٤. معجم الأدباء، لياقوت الحموي- نشر أحمد فريد رفاعي- القاهرة ١٩٣٦م.

٤٥. معجم شواهد النحو الشعرية، للدكتور إميل يعقوب- بدار الكتب العلمية ببيروت ١٩٩٢م.

٤٦. المقاصد النحوية، للعيني- بهامش خزانة الأدب- دار صادر ببيروت.

٤٧. المقتضب، للمبرد- تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٧٢م.

٤٨. الممتع في التصريف، لابن عصفور- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- بيروت١٩٧٩م.

٤٩. المنصف، لابن جني- تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين- مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٥٤م.

٥٠. النحو العربي والدرس الحديث، للدكتور عبده الراجحي - دار المعرفة بالإسكندرية ١٩٨٨م.

٥١. النوادر في اللغة، لأبي زيد- نشر سعيد الشرتوني- بيروت ١٩١١م.

٥٢. همع الهوامع، للسيوطي- تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم- عالم الكتب- بيروت٢٠٠١م.

٥٣. ابن يعيش وشرح المفصل، للدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب- الكويت ١٩٩٩م.

فهرست الموضوعات